جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية

– دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات في المدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبتين:

رباح حفصة

بن محمود محمود مسعود خولة

تحت اشراف الاستاذ:

د/ زرواطي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الصفة
أ.د/ بوعرار أحمد شمس الدين	رئيسا
د/ زرواطي محمد	مشرفا مقررا
د/ باصور رضوان	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد والشكر على نعمه التي لا تُعد ولا تُحصى.

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف زرواطي محمد على هذه المذكرة، لما قدمه لنا من توجيهات قيمة ونصائح علمية ساعدتنا في إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة قسم مالية ومحاسبة تخصص محاسبة، على ما بذلوه من جهود في سبيل تكويننا العلمي والأكاديمي.

وفي الأخير، نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون فيه الفائدة والمنفعة.

اهداء

"وما كان السعي يوما عبثا إذا امتلأ القلب يقينا بالله ".

الحمد لله الذي أنار الطريق بعد عسره، وأكرم القلب بفرحة الوصول بعد طول السعي والتعب. وفي هذه اللحظة التي أضع فيها ثمرة جهدي بين يدي، أهدي هذا العمل بكل امتنان ومحبة إلى:

إلى أمي وأبي،
إلى من كان دعاؤهما نورا يرافقني في كل خطوة، وسندا ثابتا في كل مرحلة من هذا الطريق، أهديكما هذا الإنجاز بكل ما فيه من تعب وفرح وامتنان.

إلى إخوتي،
شكرا لأنكم كنتم دائما المساحة الآمنة في زحام الأيام.

وإلى أصدقائي، توبة، هاجر، مدينة.
الذين جعلوا الطريق أخف حضورا، وأجمل ذكرى.

إلى أساتذتي الكرام...
امتنان يليق بمقامكم، وبكل علم ونصح وجهد كان له أثر في هذه المسيرة.

أما إلى نفسي...
إلى تلك التي تعبت كثيرا، وخافت أحيانا، لكنها لم تتوقف عن المحاولة،
أهديك هذا النجاح لأنك كنت تؤمنين دائما أن بعد الصبر وصولا يليق بالقلب.

الحمد لله على تمام النعمة واكتمال الحلم.

خولة

اهداء:

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وألهمني الصـــبر والعزيمة للوصـــول الى هذه المرحلة المهمة من حياتي.

اهدي ثمرة جهدي المتواضـــع الى اعز الناس على قلبي، الى والدي الكريمين، اللذين كانا النور الذي اضـاء طريقي، والسبب بعد الله في كل نجاح حققته. الى من غرسـا في نفسـي حب العلم والاجتهاد، وسـهرا من اجل راحتي، وتحملا كل الصـعاب لأصـل الى ما انا عليه اليوم، فلهما مني كل الحب والتقدير والامتنان.

والى اخوتي الأعزاء، الذين كانوا ســـندا لي في كل الأوقات، وشـــجعوني بكلماتهم الطيبة، وشاركوني لحظات التعب والامل.

كما اهدي هذا العمل الى اسـاتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا علي بتوجيهاتهم ونصـائحهم القيمة، وكان لهم الأثر الكبير في تطوير معارفي و تنمية قدراتي.

والى كل أصدقائي وزملائي، الذين رافقوني في مشواري الدراسي، وتقاسمنا معا أجمل اللحظات وأصعبها.

والى كل من دعمني ولو بكلمة طيبة او دعاء صـادق، اهدي هذا العمل المتواضـع، راجية من الله ان يكون بداية لمستقبل مليء بالنجاحات والإنجازات.

حفصة

مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى إمكانية مساهمة التحول الرقمي في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية في المؤسسات محل الدراسة، وذلك من خلال الجمع بين الإطار النظري الوصفي لمتغيرات الدراسة، وبين الدراسة الميدانية التي اعتمدت على المنهج الكمي الإحصائي لاختبار الفرضيات، باستخدام استبيان وزع على عينة من المؤسسات مكونة من 40 موظفا.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التحول الرقمي يمثل مدخلا فعالا يساهم بشكل مباشر في رفع كفاءة تسيير الموارد المالية وتسهيل معالجتها، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية ايجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية في المؤسسات محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، كفاءة إدارة الموارد المالية، عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمدية.

Abstract

This study aimed to investigate the extent to which digital transformation contributes to enhancing the efficiency of financial resource management in the institutions under study. To achieve this objective, a descriptive approach was adopted to present the theoretical framework of the study variables, alongside a field study based on a quantitative statistical approach to test the research hypotheses. Data were collected through a questionnaire administered to a sample of 40 employees working in the institution.

The results revealed that digital transformation constitutes an effective approach that directly contributes to improving the efficiency of financial resource management. Furthermore, the findings confirmed the existence of a statistically significant positive relationship between digital transformation and the efficiency of financial resource management in the institutions under study.

Keywords : Digital Transformation, Financial Resource Management Efficien ، Economic institutions in Médéa.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
مستخلص	I
فهرس المحتويات	III
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ–ز
الفصل الأول: الإطار النظري لأثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية	
تمهيد	02
المبحث الأول: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية	03
المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي وتطوره	03
المطلب الثاني: اهداف التحول الرقمي في المؤسسات	06
المطلب الثالث: أدوات وتقنيات التحول الرقمي ذات البعد المالي والمحاسبي	07
المبحث الثاني: كفاءة الإدارة المالية في المؤسسة	11
المطلب الأول: تعريف الإدارة المالية	12
المطلب الثاني: وظائف الإدارة المالية وأهدافها	13
المطلب الثالث: مؤشرات كفاءة الإدارة المالية	17
المبحث الثالث: دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية	22
المطلب الاول: أثر التحول الرقمي على الوظائف المالية والمحاسبية	22
المطلب الثاني: أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار المالي	24

المطلب الثالث: معوقات التحول الرقمي	25
خلاصة	27
الفصل الثاني: دراسة ميدانية	
تمهيد	29
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	30
المطلب الأول: المرتكزات العامة للدراسة الميدانية	30
المطلب الثاني: أساليب وطرق المعالجة الإحصائية	35
المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الدراسة وطبيعة توزيع البيانات	36
المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	41
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية أفراد عينة الدراسة	41
المطلب الثاني: تحليل إجابات أفراد العينة حول محورين	47
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	53
خلاصة	62
خاتمة	64
قائمة المراجع	71
الملاحق	76

قائمة الاشكال والجداول

1-قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أهداف التحول الرقمي	07
2-1	أدوات وتقنيات التحول الرقمي ذات البعد المالي والمحاسبي	11
1-2	توزيع أفراد العينة حسب العمر	42
2-2	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	44
3-2	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	45
4-2	توزيع أفراد العينة حسب الصفة المهنية	46

2-قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	معوقات التحول الرقمي	26
1-2	الاحصائيات المتعلقة بالتوزيع استمارة الاستبيان	33
2-2	تصنيف عبارات الاستبيان	34
3-2	خيارات الإجابة وفق مقياس ليكارث الخماسي	35
4-2	يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول	38
5-2	يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	39
6-2	تقديم نتائج اختبار الثبات لكل محور من محاور الاستبيان	40
7-2	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام إحصائية كولموغوروف-سميرنوف (Z)	41
8-2	توزيع افراد العينة حسب العمر	41
9-2	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	43

10-2	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	45
11-2	توزيع أفراد العينة حسب الصفة المهنية	46
12-2	المتوسط المرجح وفق مقياس ليكارت الخماسي	48
13-2	جدول تحليل عبارات المحور الأول متعلقة بواقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية	49
14-2	جدول تحليل عبارات المحور الثاني أثر الحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية	51
15-2	جدول اختبار العلاقة بين المحور الأول والثاني باستخدام معامل الارتباط سبيرمان	54
16-2	جدول نتائج اختبار كروسكال-واليس لمتغير العمر	57
17-2	نتائج اختبار كروسكال-واليس لمتغير التخصص	58
18-2	نتائج اختبار كروسكال-واليس لمتغير سنوات الخبرة	59
19-2	نتائج اختبار كروسكال-واليس لمتغير الصفة المهنية	60

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	76
02	قائمة الأساتذة المحكمين	80
03	مخرجات برنامج SPSS	81

مقدمة

مقدمة

تكتسب إدارة الموارد المالية أهمية جوهرية كركيزة أساسية لنجاح المؤسسات الحديثة، فمن خلالها تتم إدارة الأموال والمخصصات والالتزامات المالية بطريقة تضمن تحقيق الاستقرار المالي وتعظيم القيمة المضافة للخدمات أو المنتجات المقدمة. وفي سياق هذه الدراسة، تعرف إدارة الموارد المالية بأنها تشتمل على الجوانب التقليدية للإدارة المالية من تخطيط وتحليل وتوجيه ورقابة، بالإضافة إلى امتدادها ليشمل متابعة التدفقات النقدية، وإدارة المخاطر المالية، واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية. وتهدف هذه العمليات مجتمعة إلى ضمان كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة. تعد هذه الإدارة إحدى العمليات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر في قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات في البيئة الاقتصادية والتقنية، كما تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الاجل.

مع تصاعد موجة التحول الرقمي التي تشمل مخلفات القطاعات، برزت التقنيات الرقمية كعنصر محوري في إعادة تشكيل العمليات المالية والإدارية، ويتجلى ذلك في توظيف الأنظمة الرقمية المتطورة، والبرمجيات المحاسبية والمالية المتخصصة، إلى جانب تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. وقد أفضى هذا التحول إلى تغييرات جوهرية في اليات تنظيم العمليات المالية وتنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بالسرعة والدقة وسهولة الوصول إلى المعلومات. هذا الواقع يستدعي إجراء دراسة معمقة لتأثير هذه التطورات على كفاءة إدارة الموارد المالية، التي تفهم هنا كإدارة مالية شاملة. تقدم هذه الدراسة محاولة لاستكشاف طبيعة هذا التأثير، وتقدير مدى إسهام التحول الرقمي في تعزيز الكفاءة، وتخفيض التكاليف التشغيلية، وتحسين جودة القرارات المالية في المؤسسات محل الدراسة.

فقد سعت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التحول الرقمي على إدارة الموارد المالية من خلال دراسة ميدانية اعتمدت على استبيان وجه إلى عينة من العاملين بالمؤسسات محل الدراسة. وتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة

بهدف قياس مستوى تبني تقنيات التحول الرقمي وتحديد مدى انعكاسها على كفاءة إدارة الموارد المالية. كما سمح الجانب التطبيقي بالوقوف على واقع الممارسات الرقمية داخل المؤسسات، والكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، مما أسهم في تقديم نتائج عملية وتوصيات يمكن الاستفادة منها في تعزيز فعالية الإدارة المالية في ظل البيئة الرقمية المتسارعة.

إشكالية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على كيف تعيد أدوات وإجراءات التحول الرقمي صياغة مفهوم الكفاءة في إدارة الموارد المالية. كما تهدف إلى تحديد الفجوات المحتملة بين مستوى التحول الرقمي المحقق داخل المؤسسة وبين مستوى الكفاءة الفعلي لإدارتها المالية. وبناء على ما سبق، تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم التحول الرقمي في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية داخل المؤسسة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين التحول الرقمي ورفع كفاءة إدارة الموارد المالية في المؤسسات محل الدراسة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية بين أفراد العينة لسماتهم الديموغرافية والوظيفية (العمر، التخصص، الخبرة المهنية، والصفة المهنية)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة لسماتهم الديموغرافية والوظيفية نفسها؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة على إشكالية الدراسة وضعت الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية في المؤسسات محل الدراسة.
- **الفرضية الثانية:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية بين أفراد العينة لسماتهم الديموغرافية والوظيفية (العمر، التخصص، الخبرة المهنية، والصفة المهنية).

- **الفرضية الثالثة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة لسماتهم الديموغرافية والوظيفية نفسها.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة مفاهيم كلا من التحول الرقمي والإدارة المالية.
- التعرف على واقع البنية التحتية الرقمية والأنظمة المستخدمة في المؤسسات محل الدراسة.
- تحديد الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تحسين وتطوير العمليات المالية والمحاسبية.
- إبراز مدى مساهمة التقنيات الرقمية في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية من خلال تقليل التكاليف والوقت والجهد.
- تهدف هذه الدراسة إلى استخلاص نتائج وتوصيات تطبيقية، بما يسهم في تزويد صانعي القرار بالمعطيات اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، والحد من التكاليف والجهد المستنزف.
- قياس الأثر الفعلي لتطبيق الأنظمة الرقمية على كفاءة تسيير الموارد المالية في المؤسسة محل الدراسة ميدانيا.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد الذي يحظى به التحول الرقمي في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، وما يفرضه من تحديات وفرص أمام المؤسسات لتحسين أدائها وتطوير أساليب عملها. كما تسعى إلى إبراز أثر التحول الرقمي في تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية من خلال تحسين عمليات المعالجة والمتابعة واتخاذ القرار. وتتمثل أهميتها كذلك في التعرف على مختلف برامج التحديث والعصرنة، كالأرشفة الإلكترونية والأنظمة الرقمية المدمجة، التي اعتمدتها المؤسسات محل الدراسة لتطوير إدارة مواردها المالية بالإضافة

إلى ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نتائج توصيات عملية شأنها دعم متخذي القرار في ترشيد استخدام الموارد المالية، والرفع من كفاءة الأداء، وتقليل التكاليف والجهد المبذول.

منهج وأدوات الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** في الجانب النظري من خلال استعراض وتدقيق المفاهيم المتعلقة بالتحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية، أما الشق التطبيقي، فقد تم إجراء **دراسة ميدانية** لاستطلاع اراء عينة من الموظفين والفاعلين في هذا المجال محاولة قياس الأثر الفعلي بالمؤسسات. وفيما يخص جمع البيانات والمعلومات، فقد تم استخدام **الاستبيان** كأداة رئيسية للدراسة جرى تصميمها خصيصا لتوجيهها إلى عينة من الموظفين بالمؤسسات ومهنيين، ليتم بعدها معالجة الإجابات والبيانات المحصلة **إحصائيا** للوصول إلى النتائج النهائية واختبار فرضيات البحث.

أسباب اختيار الموضوع

أولا: الأسباب الموضوعية:

- الأهمية البالغة لموضوع التحول الرقمي باعتباره توجيها حديثا وحتميا لتطوير تسيير المؤسسات الاقتصادية.
- الرغبة في معرفة الدور الفعلي للأنظمة الرقمية في تحقيق الكفاءة المالية وتقليل التكاليف والجهد.
- تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى رقمنة وعصرنة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطوير حوكمتها المالية.

ثانيا: الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي لدراسة المواضيع الحديثة التي تجمع بين التكنولوجيا والإدارة المالية.

- الرغبة في إثراء المعارف الاكاديمية حول كيفية تطبيق الأنظمة الرقمية مثل (أنظمة ERP والارشفة الإلكترونية) في الواقع العملي.

دراسات السابقة

فيما يلي عرض أبرز الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات باللغة العربية

- **دراسة (شنن،2023):**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار المترتبة على تطبيق التحول الرقمي في دعم شفافية وجودة التقارير المالية، وذلك في ضوء التوجهات والإصدارات المهنية المعاصرة لمهنة المحاسبة والمراجعة. وتوصلت الدراسة في إطارها الفكري والتحليلي إلى أن تفعيل تكنولوجيا التحول الرقمي يمثل ركيزة أساسية لتعزيز متطلبات الشفافية. كما خلصت الدراسة إلى أن الرقمنة تساهم بشكل مباشر في الارتقاء بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وفي مقدمتها: التمثيل الصادق، الملاءمة، التوقيت المناسب، والقابلية للمقارنة والتحقق. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في البيئة المالية والمحاسبية لامتلاك المهارات التكنولوجية المتقدمة، مع أهمية تطوير برامج المحاسبة الرقمية وإصدار معايير مهنية تواكب بيئة الأعمال التكنولوجية المعاصرة.[1]

- **دراسة (شابو، زرفاوي،2024):**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحول الرقمي كأداة إستراتيجية تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية، وتمكينها من مواجهة التحديات الحالية والاستفادة من الفرص المستقبلية، بالتطبيق على بيئة العمل المصرفي (دراسة حالة مصرف الراجحي). وتوصلت

[1] علي عباس شنن، **أثر التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة**، المجلة العلمية لدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 04، العدد 01، الجزء الثاني، 2023.

الدراسة في إطارها النظري والتحليلي إلى أن تبني إستراتيجيات التحول الرقمي يعزز بشكل مباشر من قدرة المؤسسات المالية على التحكم في تغيرات السوق والتكيف معها، الأمر الذي يساهم في تجنب المخاطر المالية والتشغيلية والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة. كما خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار في الرقمنة يعد ركيزة أساسية لرفع كفاءة الأداء المالي العام وتطوير الآليات التشغيلية داخل المؤسسات محل الدراسة.[1]

- **دراسة (سعيد وهذلول،2025):**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية الليبية، حيث ركز الباحثان على تتبع الدور الذي تلعبه الأنظمة المالية المستحدثة في تطوير الأداء التشغيلي، وقد خلصت الدراسة في إطارها النظري والتحليلي إلى أن إدماج أدوات الرقمنة في الممارسات المالية يساهم بشكل فعال في تعزيز مستويات الامتثال، وتسهيل عمليات المراجعة والتدقيق، بالإضافة الى الارتقاء بجودة الخدمات المالية ككل. كما أكدت الدراسة على أهمية التوفيق بين البنية التحتية الرقمية والمتطلبات التشريعية والقانونية لضمان نجاح التحول الرقمي وتفادي الصعوبات التنظيمية[2].

- **دراسة (القيسي،2025):**

اهتمت هذه الدراسة بتقييم أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء المالي من خلال التركيز على ثلاثة ابعاد أساسية تمثلت في: تطوير البنية التكنولوجية، تحسين تجربة العميل الرقمية، وأتمتة العمليات التشغيلية، بالتطبيق على قطاع المصارف الحكومية (مصرفي الرافدين والرشيد). وتوصلت الدراسة في إطارها النظري والتحليلي إلى وجود علاقة ارتباطية طردية بين

[1] شابو رانيا، زرفاوي عبد الكريم، **دور التحول الرقمي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية–دراسة حالة مصرف الراجحي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2024.

[2] عبد المالك عبد السلام سعيد، عبد الرحمن عبد السلام هذلول، **أثر التحول الرقمي على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية الليبية دراسة استطلاعية لموظفي الإدارات في بلديات**، مجلة دراسات محاسبية، العدد 09، 2025.

التطور الرقمي وتحسن كفاءة الأداء المالي؛ حيث برزت أتمتة العمليات كعامل حاسم ومباشر في تعزيز مستويات الربحية، ترشيد النفقات، وخفض المصروفات التشغيلية. كما أكدت الدراسة أن التباين في مستويات الكفاءة المالية بين المؤسسات يرجع بالدرجة الأولى إلى حجم الاستثمارات الموجهة نحو تبني الحلول الرقمية المتطورة وتحديث البنية التحتية التكنولوجية.[1]

- **دراسة (غياد، زرزار،2025):**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) بأبعاده (الكفاءة، الفعالية، التوافق، وإدارة التغيير) على تحسين الأداء العام للمؤسسة. وتوصلت في إطارها النظري إلى وجود أثر إيجابي كبير للنظام في الرفع من كفاءة الأداء وتكامل الأقسام، وأوصت بضرورة تدريب وتأهيل الكوادر البشرية لضمان التحكم الكامل في النظام ومرافقتهم لتسهيل التبني الشامل لهذه التكنولوجيا عبر كافة المستويات الإدارية.[2]

ثانيا: دراسات باللغة الأجنبية

- **دراسة (Rofi'ah، Avira، 2023)**

سعت هذه الدراسة إلى تقييم التداعيات المترتبة على التحول الرقمي في الإدارة المالية، لا سيما فيما يتعلق برفع مستويات الكفاءة، وتعزيز فعالية إدارة المخاطر، وتطوير العلاقات مع الأطراف المعنية الخارجية، فضلا عن تحسين نوعية القرارات المالية. وقد كشفت الدراسة، من منظورها النظري والمفاهيمي، أن رقمنة الإدارة المالية تسهم في تحقيق مزايا أساسية، تتمثل في الارتقاء بكفاءة العمليات التشغيلية عبر أتمتة الإجراءات المالية، فضلا عن توفير إمكانية الوصول الفوري إلى البيانات المالية اللحظية، مما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات مالية أكثر

[1] م. عمار فوزي عبد الحميد القيسي، **أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية العراقية**، مجلت كلية المعارف الجامعة، المجلد 36، العدد 04، 2025.

[2] غياد كريمة، زرزار العياشي، **أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على تحسين أداء المؤسسة دراسة حالة مركب تكرير البترول المكثف سكيكدة**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، مجلد 10، العدد 02، 2025.

سرعة ودقة. وفي سياق متصل، أشارت الاستنتاجات إلى أن النجاح في تنفيذ هذا التحول مرهون بمعالجة التحديات المتعلقة بأمن وخصوصية البيانات المالية، فضلا عن الضرورة الملحة لإدارة التغيير الثقافي المؤسسي من خلال تبني منهجية استراتيجية تضمن التعامل الفعال مع المخاطر الرقمية والتشغيلية على حد سواء.[1]

- **دراسة (Yan Liu، Qiuju He،2024)**

استهدفت هذه الدراسة تحليل تأثير التحول الرقمي في كفاءة تخصيص الموارد وإدارتها ضمن المؤسسات الاقتصادية، مع اهتمام للدور الذي يلعبه التمويل الخارجي في هذه العلاقة. أفضت الدراسة، ضمن إطارها النظري والتحليلي، إلى استنتاج مفاده أن التحول الرقمي يشكل محركا أساسيا يسهم بشكل ملموس في تعزيز كفاءة تخصيص الموارد واستغلالها، فضلا عن خفض التكاليف التشغيلية. علاوة على ذلك، أشارت النتائج إلى أن الرقمنة تسهم في دعم كفاءة إدارة الموارد من خلال تعزيز قدرة المؤسسات على استقطاب التمويل الخارجي، سواء كان ذلك تمويل ملكية أو ديونا، هذا بالإضافة إلى تحسين جودة تدفق المعلومات ودعم القدرة التنافسية، مما يفضي إلى تحقيق التميز على الصعيدين المالي والتشغيلي.[2]

- **دراسة (خلف الله واخرون،2025):**

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في تطوير الأنظمة المالية بالاعتماد على تجارب دولية رائدة. وتوصلت في إطارها الفكري إلى أن الرقمنة المالية تساهم بشكل فعال في تسريع الإجراءات، تعزيز الشفافية، والرفع من كفاءة إدارة المالية العامة، وأكدت أن نجاح هذا

[1] Silvia avira, rofi ah, **digital transformation in management: harnessing technology for business success,** influence: international journal of science review, volume 05, issue 02, 2023.
[2] Yan liu, Qiuju He, **Digital transformation, external financing and enterprise resource allocation efficiency**, MDE managerial and decision economics, volume 45, issue 04, 2024.

التحول يتطلب بنية تحتية قوية، وأطرا قانونية داعمة، مع ضرورة بناء وتأهيل الكفاءات البشرية في مجالات التكنولوجيا المالية[1].

ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها حاولت اختبار أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية، وقد جاءت هذه الدراسة للمساهمة في الأبحاث في هذا السياق من خلال:

- الإضافة المعرفية النظرية: تقلل هذه الدراسة من فجوة بحثية في الأدبيات العلمية بربطها الدقيق بين التحول الرقمي و"كفاءة" إدارة الموارد المالية.
- التركيز على فاعلية الأنظمة: تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه البنية التحتية الرقمية والأنظمة المدمجة في تحسين المعاملات المحاسبية وتعزيز كفاءة إدارة الأموال ميدانيا.
- تقديم أداة قياس مخصصة: على عكس بعض الدراسات التي تعتمد على استمارات جاهزة، تقدم هذه الدراسة نموذجا واستبيانا ميدانيا مخصصا تم تصميمه خصيصا ليتوافق مع واقع خصوصية المؤسسات محل الدراسة في البيئة الاقتصادية الجزائرية.
- معالجة العراقيل الميدانية: تسلط الدراسة الضوء على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة المالية (مثل مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية أو التكيف التقني للموظفين)، وتقترح حلولا عملية لرفع كفاءة الاستغلال الأمثل للموارد المالية.

حدود الدراسة

تم تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة كما يلي:

[1] Zakarya Kalfallah, Mohamed Abdelmadjed bourkaib, mohammed sid, **digital transformation systems: insights from leading international experience**, Economic Studies, volume 25, issue 02, 2025.

- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة في مجموعة من المؤسسات ومكاتب المحاسبة في ولاية المدية.
- **الحدود الزمانية:** تمت هذه الدراسة من شهر مارس إلى شهر ماي سنة 2026 حيث تم فيها توزيع الاستبيانات على المستجوبين واسترجاعها.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على البحث في أثر التحول الرقمي (من بنية تحتية وأنظمة رقمية) على كفاءة إدارة الموارد المالية وتحديدا التركيز على قياس الكفاءة.

صعوبات الدراسة

على الرغم من السير الحسن للدراسة، إلا أن إنجازها واجه بعض الصعوبات الميدانية والموضوعية، وأبرزها:

- قلة المراجع المباشرة: ندرة الدراسات والأدبيات العربية التي تربط بشكل مباشر ومحدد بين التحول الرقمي ومفهوم "كفاءة" إدارة الموارد المالية بدقة، حيث تركز معظم المراجع على الأداء والجودة بشكل عام.
- التحديات الميدانية لجمع البيانات: صعوبة استهداف العينة المطلوبة من الموظفين والمهنيين المجال المالي والمحاسبي، نظرا لالتزاماتهم المهنية وضيق وقتهم مما تطلب جهدا ووصف إضافيا لتسهيل ملء الاستبيان.
- حساسية البيانات المالية: التحفظ الطبيعي لدى بعض الموظفين أو المؤسسات في التعامل مع الاستمارات التي تخص الجوانب المالية والمحاسبية، مما استدعى طمأنتهم بأن البيانات تستخدم حصرا لأغراض البحث العلمي.

هيكل الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة الى فصلين رئيسيين على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لأثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية. وينقسم إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية التحول الرقمي وأهدافه وأدواته، ويركز **المبحث الثاني** على ضبط مفهوم كفاءة إدارة الموارد المالية ومؤشراتها، في حين يعرض **المبحث الثالث** أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات. وينقسم إلى مبحثين، يخصص **المبحث الأول** لمنهجية الدراسة الميدانية وتوضيح كيفية بناء وتوزيع أداة الدراسة(الاستبيان)، بينما يركز **المبحث الثاني** على المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان، واختبار الفرضيات، وعرض النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري لأثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية

تمهيد

في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة، بات التحول الرقمي يشكل أحد الاعمدة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لتطوير أدائها وتعزيز موقعها التنافسي. لم يعد الاعتماد على التكنولوجيا خيارا متاحا بل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات العصر، وخصوصا في القطاعات التي تستدعي دقة وسرعة في معالجة البيانات، كإدارة الموارد المالية.

تسعى المؤسسات عبر تبني الحلول الرقمية الى رفع كفاءة عملياتها المالية من خلال خفض التكاليف، تحسين جودة البيانات، وتوفير معلومات دقيقة تدعم عملية اتخاذ القرار. بالإضافة الى ذلك، يساهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والرقابة على الأنشطة المالية، وهو ما ينعكس إيجابيا على الأداء الكلي للمؤسسة.

بناء على ذلك، تبرز الحاجة الى دراسة أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية باعتبارها وظيفة أساسية تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار المالي والنمو المؤسسي. وللإحاطة بهذا الموضوع من جوانبه المختلفة، اعتمدنا الهيكل التنظيمي التالي للدراسة:

- المبحث الأول: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية.
- المبحث الثاني: كفاءة الإدارة المالية في المؤسسة.
- المبحث الثالث: أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية.

المبحث الأول: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

يبرز التحول الرقمي كمحرك رئيسي لتغيير هيكل المؤسسات الاقتصادية، خاصة في الجزائر. يعتمد على أدوات مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية لتسريع الإجراءات المالية والمحاسبية. يفتح هذا المبحث الباب لدراسة مفهومه وتطوره ثم بيان أهدافه وأخيرا استعراض أهم أدواته وتقنياته المعتمدة في التطبيق.

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي وتطوره

في هذا العصر الرقمي المتسارع، أصبح التحول الرقمي أمرًا ضروريًا للمؤسسات التي تسعى للحفاظ على قدرتها التنافسية، يستعرض هذا المطلب جوهره وتطوره باختصار.

أولا: تطور التحول الرقمي

مع بداية عقد التسعينات برزت مرحلة جديدة اتسمت بالتوسع السريع في استخدام الأنترنت وتطور تقنيات الاتصال مما مهد للانتقال من الأساليب التقليدية الى بيئة رقمية أكثر ترابطا وانفتاحا حيث تعددت التخصصات (التسويق، نظم المعلومات، الابتكارات، الإدارة الاستراتيجية، إدارة العمليات) لتحديد طبيعة التحول الرقمي في الشركات والمؤسسات العامة، مختلفة بوجهات نظر معرفية متنوعة لفهم الضرورات الاستراتيجية. حددت معظم الدراسات ثلاث مراحل رئيسية: الرقمنة (النمذجة)، الرقمنة (التمثيل المرئي)، والتحول الرقمي، مع استراتيجيات النمو والقدرات المطلوبة للنجاح.[1]

[1] سعيد عبد القادر زابينه، مسري سليمان الجمل، **أثر التحول الرقمي على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي الفلسطيني من وجهة نظر المدققين القانونيين**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد14، العدد01 ،2024، ص ص56_57.

- **الرقمنة (النمذجة):**

المرحلة الأولى: تحويل المعلومات التناظرية إلى رقمية للحفظ والمعالجة والنقل عبر الحواسيب، مثل رقمنة الوثائق والطلبات والاستبيانات. تركز على دمج تكنولوجيا المعلومات مع المهام الحالية دون تغيير خلق القيمة.

- **الرقمنة (التمثيل المرئي):**

المرحلة الثانية: استخدام التقنيات الرقمية لتغيير العمليات الحالية، مثل قنوات اتصال جديدة عبر الإنترنت/الهواتف المحمولة، تحسين الاتصالات والتوزيع وتجارب العملاء، مع التركيز على الكفاءة والقيمة الإضافية.

- **التحول الرقمي:**

المرحلة الشاملة: تغيير كلي للشركة يؤدي إلى نماذج أعمال جديدة ومنافسة، مع إعادة ترتيب العمليات وخلق القيمة (مثل في الرعاية الصحية)، مما يتيح دخول أسواق جديدة.[1]

ثانيا: تعريف التحول الرقمي

- التحول الرقمي وهو نموذج يعتمد على تحليل وتجميع ومعالجة البيانات الرقمية لفحص عناصر العمليات المختلفة واتخاذ القرارات بناء على الأدلة الرقمية.
- ان دمج البيانات الرقمية في الاعمال يمنح الشركات القدرة على تقييم الأداء وتحسين العمليات بطريقة علمية ومنظمة، مما يجعل النماذج الرقمية أداة ضرورية لتحويل المعلومات الرقمية الى معرفة يمكن تطبيقها علميا لدعم أداء الشركة و تحقيق اهداف النمو والاستمرارية.[2]

[1] سعيد عبد القادر زابينه، مسري سليمان الجمل، **نفس المرجع السابق**، ص ص56_57.

[2] د عبد العزيز السيد المصطفى، **التحول الرقمي في مؤسسات الاعمال**، كلية التجارة جامعة القاهرة، 2022، ص 19.

- يشير مصطلح التحول الرقمي إلى التوجه الذي تتبناه العديد من المؤسسات، سواء كانت ربحية مثل البنوك والمؤسسات التجارية والصناعية، أو غير ربحية كالمدارس والجامعات والجهات الحكومية المتنوعة، نحو ممارسة جميع أنشطتها ووظائفها باستخدام تكنولوجيا المعلومات القائمة على تبادل البيانات إلكترونيًا عبر شبكات الحواسيب عمومًا، وشبكة الإنترنت بشكل خاص، في التحول الرقمي يتم إنجاز أكبر قدر ممكن من مراحل وأنشطة العمل عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى التعامل المباشر مع العملاء أو الموردين أو شركاء النشاط الآخرين. وفي سياق مؤسسات الأعمال بغض النظر عن شكلها القانوني أو طبيعة نشاطها يعني التحول الرقمي استخدام تكنولوجيا المعلومات المعتمدة على تبادل البيانات الإلكتروني وإدارتها في أداء وظائفها الرئيسية، مثل الإنتاج والتسويق والتمويل والإدارة المالية والموارد البشرية. ويشمل ذلك بالتالي استخدام هذه التكنولوجيا في الوظائف الإدارية المتعلقة بهذه الأنشطة، كالتخطيط والتوجيه والرقابة والمتابعة وغيرها.[1]

ثالثا: الفرق بين الرقمنة والرقمنة الشاملة والتحول الرقمي

- **الرقمنة:** هي عملية تقنية لتحويل البيانات والعمليات من الشكل المادي الى تنسيق رقمي يمكن للحاسوب فهمه. تشمل اتمتة المهام وتحديث الأنظمة القديمة، مع اتاحة البيانات على الانترنت لتحليلها بسهولة.
- **الرقمنة الشاملة:** وتشير الى تحويل كل الوثائق والعمليات المؤسسية الى أنظمة رقمية متكاملة، مع التركيز على الاتمتة والارشفة الامنة دون تغيير نماذج الاعمال الأساسية.
- **التحول الرقمي:** هو تغيير شامل يمس التنظيم والثقافة، ولا يقتصر على مجرد استعمال التقنية. يهدف الى دمج التكنولوجيا في كل أجزاء المنظمة لإعادة تشكيل طريقة العمل، وابتكار أساليب جديدة، لتقديم الخدمات وتحسين الأداء والكفاءة بشكل ملحوظ.

[1] صدوقي غريبي، سي الطيب الهشمي رضا، علي العيسي، **واقع و أهمية التحول الرقمي والاتمة**، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية و الادارية، المجلد03، العدد02، 2021، ص101.

- **العلاقة بين الرقمنة والتحول الرقمي:** تعد الرقمنة المرحلة التأسيسية التي يقوم عليها التحول الرقمي، اذ تتيح تحويل البيانات الى صيغ رقمية وتوفير البنية التحتية التقنية اللازمة لذلك. غير ان التحول الرقمي لا يقتصر على الجوانب التقنية فحسب، بل يتطلب كذلك احداث تغييرات جوهرية في الثقافة المؤسسية وأنماط العمل داخل المؤسسات، بما يضمن توظيف التقنيات الرقمية بصورة فعالة لتحقيق التطوير والابتكار المؤسسي.[1]

المطلب الثاني: أهداف التحول الرقمي في المؤسسات

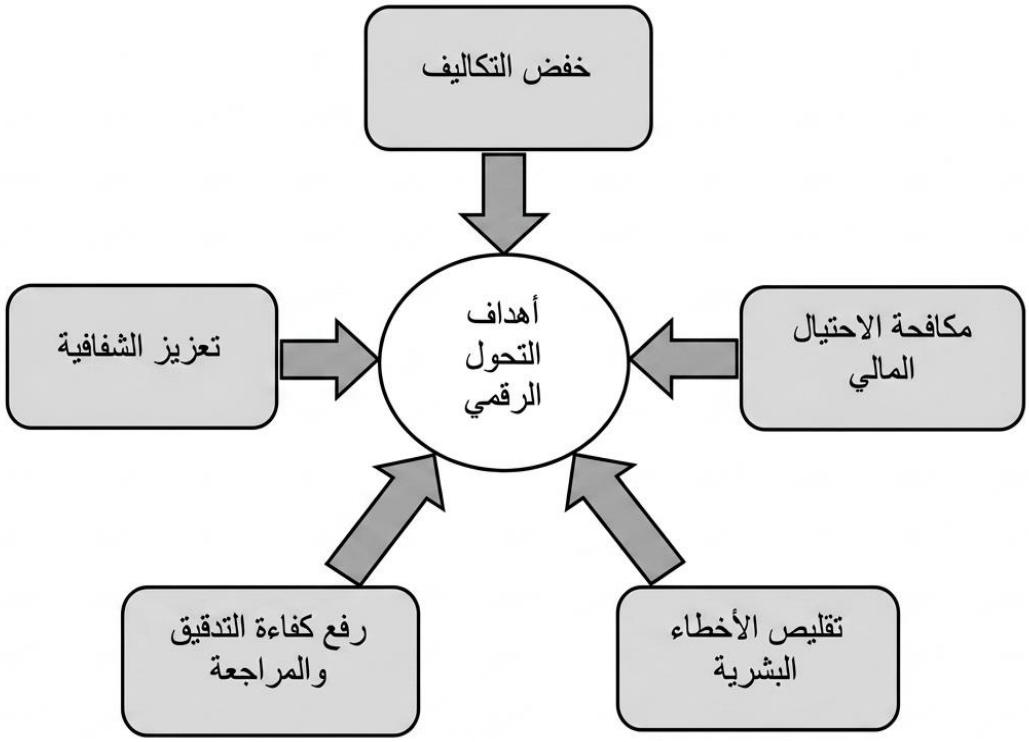
يعد التحول الرقمي ركيزة أساسية لتطوير المؤسسات في عصرنا الحالي، حيث يسعى الى تحقيق اهداف استراتيجية من خلال دمج التقنيات المتقدمة في جميع العمليات:

- خفض التكاليف: يساهم التحول الرقمي في تقليص التكاليف الإدارية بشكل ملحوظ، عبر الاستغناء عن الأرشيف الورقي وتقليل المصاريف المرتبطة بحفظ وإدارة السجلات التقليدية.
- تعزيز مستويات الشفافية: بفضل تقنية "دفاتر الأستاذ الموزعة" (Blockchain)، يتم انشاء سجلات رقمية موثقة وغير قابلة، مما يضمن اعلى درجات الوضوح والمصداقية في البيانات المالية.
- مكافحة الاحتيال المالي: يوفر النظام الرقمي بيئة امنة تمنع التلاعب بالسجلات ; حيث تتيح التقنيات الحديثة تتبعا دقيقا ولحظيا لأي تغيير، مما يسد الثغرات امام المحاولات الاحتيالية.
- رفع كفاءة التدقيق والمراجعة: تعمل "العقود الذكية" على اتمتة عمليات التحقق، مما يسرع من وتيرة المراجعات المالية ويرفع دقتها، ويقلل من الوقت المستغرق في عمليات التدقيق التقليدية.

[1] بن أحمد فاطمة الزهراء، بن أحمد نادية، **التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 1، 2025، ص503.

- تقليص الأخطاء البشرية: من خلال اتمتة المهام المحاسبية المتكررة، يتم الحد من التدخل اليدوي، وهو ما يؤدي الى انخفاض كبير في احتمالات الخطأ وضمان جودة المخرجات المالية.[1]

شكل رقم (1-1): أهداف التحول الرقمي



المصدر: فادي شوشان، **التحول الرقمي وأثره في تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 51 / العدد: 15، 2025، ص492. بتصرف.

المطلب الثالث: أدوات وتقنيات التحول الرقمي ذات البعد المالي والمحاسبي

تشير تقنيات التحول الرقمي الى مجموعة الأدوات والحلول التكنولوجية الحديثة التي تمكن المؤسسات من تحويل عملياتها التقليدية الى نماذج رقمية فعالة، مستفيدة من الابتكارات الرقمية

[1] فادي شوشان، **التحول الرقمي وأثره في تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 51 / العدد: 15، 2025، ص492.

المتقدمة. يهدف هذا التحول بشكل أساسي الى تعزيز كفاءة الأداء، رفع مستوى التنافسية، تحسين تجربة العملاء، تمكين المنظمات من اتخاذ قرارات أفضل مدعومة بالبيانات.

أولا: نظم تخطيط موارد المؤسسة

يعد نظام تخطيط الموارد المؤسسية من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع من قبل العديد من الخبراء والباحثين والمختصين، خاصة في مجال القرارات الإدارية، لأنه يسرع ويشمل جميع عوامل نظم الإدارة بمختلف أنواعها وانتماءاتها، ويعتبر مؤشرات التميز في هذه المؤسسات بشكل عام. وهو برمجيات تدير مجموعة من التطبيقات الالكترونية الالية المشتركة والمتناسقة مع بعضها البعض كهدف لدمج وتحسين عمليات التسيير، واضعا مرجعا وحيدا (قاعدة بيانات واحدة). كما أن هذا النظام تقنية متعددة على حيز من البرمجيات النمطية التي طورت وصممت لتنسيق جميع الموارد والمعلومات والأنشطة اللازمة لإتمام الإجراءات العملية، من خلال دمج جميع عمليات المنظمة في نظام واحد، حيث يلبي الاحتياجات الفريدة لكل المجالات الوظيفية أو الأقسام أو الفرعيات التي ترمي ربطها في قاعدة بيانات واحدة للنظام، لتسهيل تبادل المعلومات وتحسين الاتصالات في جميع أنحاء المؤسسة، ويوفر نظاما رقابيا خاصا عرضيا لإبراء التصميم الجيد بما يتناسب مع احتياجات المؤسسة، مما يجعل نظامه برمجيات متكامل يعمل على تنسيق جميع الموارد والمعلومات والأنشطة اللازمة للمؤسسة.[1]

ثانيا: نظم المعلومات المحاسبية الرقمية

تعرف أنظمة المحاسبة الرقمية بأنها أنظمة حاسوبية متكاملة تستخدم التكنولوجيا الحديثة لتسجيل، معالجة، وتحليل البيانات المالية. تعتبر هذه الأنظمة بديلا فعالا للأساليب المحاسبية التقليدية التي تعتمد على السجلات الورقية والعمل اليدوي. مع التطور التكنولوجي، أصبحت الأنظمة المحاسبية الرقمية أداة ضرورية لإدارة العمليات المالية، تحديدا في المؤسسات الكبيرة

[1] حسناء مشري، زينب تمرابط، ريان بن عباس، **دور نظام تخطيط الموارد ERP في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، الافاق للدراسات الاقتصادية**، العدد 07، المجلد 01، السنة 2022، ص69.

كالمصارف التجارية، حيث تتطلب العمليات المالية سرعة ودقة عاليتين. ويمكن تعريف أنظمة المحاسبة الرقمية أيضا بأنها منصات إلكترونية تسمح بتسجيل المعاملات المالية، إدارة الحسابات، إعداد التقارير المالية، وتحليل البيانات المالية بشكل آلي أو شبه آلي. تعتمد هذه الأنظمة على تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية من أجل تحسين كفاءة العمليات المحاسبية وتوفير معلومات مالية دقيقة في وقتها.[1]

ثالثا: الحوسبة السحابية

تعد الحوسبة السحابية بيئة رقمية متكاملة تجمع مجموعة واسعة من التطبيقات والأدوات عبر الانترنت، مثل محررات النصوص، جداول البيانات، العروض التقديمية، أدوات التخزين، والخرائط الذهنية. تتميز هذه المنصة الافتراضية بقدرتها على توفير وصول فوري ومرن للمستخدم من أي مكان وفي أي وقت، وباستخدام أي جهاز رقمي، مما يجعل العمل والبيانات متاحين بشكل دائم ومنظم داخل هذه البيئة السحابية.[2]

رابعا: تحليل البيانات الضخمة والخوارزميات المتقدمة

تواجه المؤسسات تحديا كبيرا في التعامل مع كميات هائلة من البيانات الضخمة، حيث تكون تخزينها ومعالجتها صعبا باستخدام التقنيات التقليدية. لذا تعتمد تقنيات توليد وتحليل هذه البيانات بشكل أساسي على خوارزميات متقدمة قادرة على التعامل مع حجمها الكبير وتعقيدها. من أبرز هذه التقنيات التعلم الآلي، الذي يشمل فرعيات مثل: الشبكات العصبية العميقة والتعلم العميق. تستخدم هذه الخوارزميات كميات كبيرة من البيانات لتحقيق النتائج المرجوة، مثل اكتشاف الأنماط المخفية، التنبؤات الدقيقة والتحليلات المعقدة بسرعة أكبر. بفضل البيانات

[1] زينب جابر، نصيف الجبوري، روسل فاضل، **أنظمة المحاسبية الرقمية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية**، مجلة ريادة الاعمال في مجال التمويل والاعمال، المجلد6، العدد02، ص 129.

[2] وليد بيبي، زينب تمرابط، يزيد تقرارت، **الحوسبة السحابية ودورها في خدمة المال والاعمال: تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد6، العدد3، السنة 2022، ص372.

الضخمة، يمكن تنفيذ هذه الأنظمة بكفاءة، يساعد المؤسسات على اتخاذ قرارات مدعومة ببيانات دقيقة وموثوقة.[1]

خامسا: تقنية البلوك شين

تعرف تقنية البلوك شين بأنها نظام سجلات رقمية مترابطة وغير قابلة للتزوير، تشبه دفتر الأستاذ المحاسبي الرقمي المشترك عبر شبكات الحواسيب. في المجال المالي، تستخدم لتأمين المعاملات البنكية، لتقليل تكاليف الوساطة، تحسين الشفافية في تسوية الحسابات، وإدارة سلاسل التوريد المالية، بالإضافة الى دعم تداول الأصول الرقمية والعملات المشفرة.

سادسا: انترنت الأشياء

يشير مصطلح انترنت الأشياء الى شبكة من الأجهزة المادية المتصلة بالإنترنت. هذه الأجهزة مزودة بأجهزة استشعار وتقنيات اتصال رقمية؛ وهذا يسمح لها بجمع البيانات من البيئة المحيطة ومراقبتها والتفاعل معها. تتيح هذه التقنية جمع كميات كبيرة ومتنوعة من البيانات بسرعة. وهذا يسمح بتحليل هذه البيانات واتخاذ القرارات بدقة وفي وقت قصير.

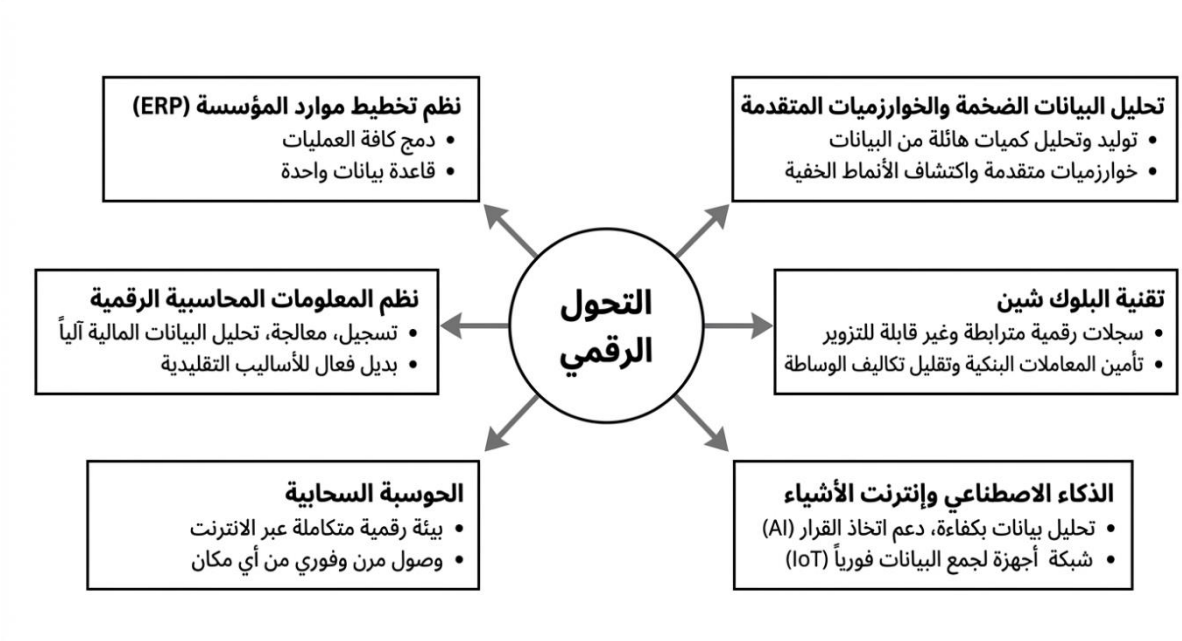
تعتمد هذه الأجهزة على الاتصال المستمر بالشبكة لتبادل المعلومات فيما بينها أو مع الأنظمة المركزية.

سابعا: الذكاء الاصطناعي

[1] قرين ربيع، **تقنيات التحول الرقمي واستراتيجياته**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد02، العدد02، 2023، ص 64.

يعد من أبرز التقنيات الرقمية التي تسهم في تعزيز التحول الرقمي، حيث يتميز بالسرعة والدقة العالية. كما يسهم في تحليل البيانات بكفاءة ودعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات، مما يزيد من فاعلية الأداء وتحسين جودة الخدمات.[1]

شكل رقم (1-2): أدوات وتقنيات التحول الرقمي ذات البعد المالي والمحاسبي



المصدر: قرين ربيع، **تقنيات التحول الرقمي واستراتيجياته**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد02، العدد02، 2023، ص 64، بتصرف.

المبحث الثاني: كفاءة الإدارة المالية في المؤسسة

الموارد المالية تعتبر المتغير الأساسي لنمو أي مؤسسة، إذ تعتمد طريقة استخدامها وتوجيهها على نماذج وتحليلات اقتصادية محددة .تتطلب إدارة هذه الموارد نظرة شاملة تهدف

[1] عبد الرحمان عبد الله الدين حبه، **دور أدوات التحول الرقمي في تطوير النظم المحاسبية**، جامعة ام درمان السودان، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد11، العدد01، 2021، ص15.

إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات التشغيلية والإمكانات المالية المتاحة، مع السعي لتقليل أي تباين بين الخطط والتنفيذ.

المطلب الأول: تعريف الإدارة المالية

توجد تعاريف متعددة للإدارة المالية، صاغها مفكرون وكتاب بطرق مختلفة، مع بقاء جوهر المعنى واحدا. من بين أبرز هذه التعاريف:

- هي الوظيفة التي تعنى باتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل، والاستثمار، وتوزيع الأرباح.
- هي عملية التخطيط للحصول على الموارد المالية وتوظيفها، وتنظيم الأنشطة، وتحفيز العاملين، ومراقبة الأداء المالي للمؤسسة.
- هي مجمل الأنشطة التي تركز على التوقع المالي، والتخطيط، وإعداد الميزانيات التقديرية، والمراقبة المالية، وعلاقة ذلك بالسوق المالي والنقدي.[1]

يقدم مفهوم الإدارة المالية من خلال تعاريف متعددة في الشركات، حيث تعرف عموما بأنها كافة الأنشطة المتعلقة بإدارة الأموال داخل المنشاة، بما في ذلك التخطيط لها والحصول عليها واستخدامها بأمثل شكل ممكن. وتعد أيضا مجموعة الأدوات والمبادئ والأنظمة المعلومات المستخدمة لتحديد وتامين احتياجات المنظمة من الأموال بأقل تكلفة، وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة لتحقيق أعلى بأدنى مخاطر، مما يعظم قيمة المنشاة. كما تعرف بأنها عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم بطريقة مثالية، وقرارات الاستثمار في هذه الأموال بكفاءة، إلى جانب إدارة الأنشطة المالية اليومية للشركة، بهدف زيادة قيمتها السوقية وتعظيم ثروة المساهمين.[2]

---

[1] موهون صفية، **كفاءة الإدارة المالية في تحقيق النمو للمؤسسة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص110.

[2] إيهاب مقابلة واخرون، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، المرجع الالكتروني للمعلوماتية، تاريخ النشر 17-01-2018، تاريخ الاطلاع 03 -03-2026، almerja.com

المطلب الثاني: وظائف الإدارة المالية وأهدافها

أولا: وظائف الإدارة المالية

تعد وظائف الإدارة المالية عنصر جوهري في نمو المؤسسة، حيث تعنى بتخطيط وتنظيم وتوجيه الموارد المالية بكفاءة وتشمل:

- التخطيط المالي: يعتبر التخطيط المالي وظيفة أساسية في الإدارة المالية، خاصة عند الإعداد لأي مشروع استثماري. نجاح المشروع وتحقيقه لأهدافه يعتمد على مستوى التخطيط المالي، وتحديد السياسة التي ستتبعها المؤسسة.

يشمل التخطيط تصور مستقبل المؤسسة وتحديد مسارها، ويتم ذلك من خلال عملية التنبؤ ودراسة الظروف المحيطة بالمشروع، مثل التضخم واسعار العملات وتوافر المواد. بعد ذلك، يتم إعداد الموازنات وصياغة الإجراءات اللازمة.

تعتمد جودة التخطيط أيضا على التنبؤ بالمخاطر المحتملة التي قد تواجه المشروع. يجب مراجعة الخطة المالية باستمرار، لأنه قد تحدث تغيرات في الظروف التي وضعت على أساسها التقديرات، مما يستلزم تعديلها لتحقيق الهدف المطلوب وفهم الحقائق البديلة بشكل كامل لاتخاذ القرارات الصحيحة.[1]

- القرارات التمويلية: يشمل هذا الدور كافة الاختيارات المتعلقة بتأمين المال الضروري لتمويل الأعمال المتنوعة للمؤسسة، سواء كانت حاجات عاجلة او آجلة. تبدأ هذه العملية بقيام الإدارة المالية بتحديد دقيق لحجم المبالغ المطلوبة، استنادا إلى خطط المؤسسة التشغيلية والاستراتيجية. بعد ذلك، تبحث الإدارة عن مصادر التمويل المناسبة، التي قد تكون داخلية كالأرباح المدورة، أو خارجية كالبنوك، وإصدار الأسهم، أو السندات.

[1] موهون صفية، **مرجع سابق**، ص113.

أهمية الإدارة المالية لا تقتصر فقط على اختيار مصدر التمويل، بل تتعدى ذلك إلى دراسة تأثير كل خيار تمويلي على قيمة المؤسسة وربحتها، مع مراعاة كلفة التمويل، ومدته، ومستوى الخطر المصاحب له. كذلك، يجب أن يكون هناك توافق بين طبيعة مصدر التمويل وطبيعة الاستخدام، بحيث تمول الحاجات الانية بمصادر انية، والحاجات المستقبلية بمصادر طويلة الأمد، لتجنب أي خلل مالي ربما يؤثر سلبا على استقرار المؤسسة. تهدف هذه القرارات إلى تكوين هيكل مالي متزن يحقق أقل كلفة للتمويل وأعلى ربح ممكن، بهدف تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة.

- القرارات الاستثمارية: يظهر هذا الدور في جميع الاختيارات المرتبطة بكيفية استثمار الأموال في أفضل الفرص الممكنة داخل المؤسسة. بعد أن تؤمن الإدارة المالية الموارد الضرورية، يصبح من المهم توجيه هذه الموارد نحو أفضل استخدام ممكن يحقق أكبر فائدة وعائد.

تتضمن القرارات الاستثمارية اختيار أنواع الأصول مثل المباني والآلات، أو أصول سائلة كالأسهم والنقدية. هذه القرارات تتضمن أيضا المقارنة بين الخيارات الاستثمارية المختلفة باستعمال أدوات التحليل، التي بدورها تساعد في تقييم المشاريع وقياس مدى تأثيرها في زيادة ربحية المؤسسة ودعم وضعها المالي.

مسؤولية الإدارة المالية لا تقتصر على توفير الأموال، بل تتعداها لضمان استغلالها بكفاءة عالية، لضمان الاستخدام الأفضل للموارد، وتحقيق أعلى عائد مع الأخذ بالاعتبار نسبة المخاطرة المقبولة. بهذا التناسق بين القرارات التمويلية والاستثمارية، تستطيع المؤسسة الحفاظ على وضعها المالي ودعم نموها في المستقبل. [1]

[1] د سالم صلاح الحسناوي، **اساسيات الإدارة المالية**، دار المدينة الفاضلة، 2014، ص23.

- الرقابة وتحليل البيانات المالية: يجب إيجاد إجراءات رقابة جيدة لتنفيذ الخطط وتحديد الاختلافات بعد وضع معايير مناسبة، ثم تصحيح هذه الاختلافات. كما أن استخدام أسلوب التحليل المالي مهم، وهو يعني دراسة البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات نسبية أو مطلقة. هذه المعلومات تساعد في معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية، وتقييم جودة التنفيذ المالي والتشغيلي للمشروع في فترة محددة. وتساعد عمليات التحليل في متابعة إنجاز أنشطة المشروع بكفاءة. [1]
- معالجة المشكلات المالية الخاصة: تهتم الإدارة المالية بالمسائل غير المألوفة ذات التأثير العظيم على مستقبل الكيان، مثل التصفية والدمج والاستحواذ وإعادة الهيكلة المالية. في هذه الحالات، تقيم الإدارة الوضع المالي، وتسدد الالتزامات، وتدرس القرارات وتجري التعديلات اللازمة لمعالجة المشاكل مثل نقص السيولة أو الديون المتراكمة، بهدف حماية الكيان من الفشل وضمان استمراره.

تتنوع الاشكال القانونية للمؤسسات حسب النشاط والحجم وعدد الشركاء، وأهمها:

- المؤسسات الشخصية.
- شركات تضامنية بسيطة والمساهمة العامة.
- حالات خاصة لا يمكن تصنيفها ضمن البنود الخاصة ضمن البنود أولا وثانيا أعلاه.

الشكل القانوني يؤثر في المسؤولية والتمويل والإدارة، وهو قرار حاسم للمنظمة.[2]

ثانيا: أهداف الإدارة المالية

[1] درير كامل ال شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار الميسر، طبعة الثانية، 2009، ص 44.

[2] فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، جامعة المؤتة الأردن، 2016، ص23.

تسعى الإدارة المالية الى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تضمن استقرار ونمو المؤسسة، وتتمثل في:

- تعظيم الربح: غالبا ما يعتبر تعظيم الربح الهدف الرئيسي لأي مؤسسة. لذا، يجب على الإدارة التركيز على القرارات التي تحقق هذا المراد. يمكن النظر الى الربح من منظورين:
  - من وجهة نظر المساهمين حيث يعني الربح كل ما يتم توزيعه عليهم من أرباح سنوية، إضافة الى المكسب الرأسمالي الناتج عن ارتفاع سعر السهم في السوق.
  - من جهة المؤسسة نفسها حيث يعني الربح زيادة الإنتاج مقارنة بالمدخلات، وهذا ما يعرف بالكفاءة الاقتصادية. هنا، يجب على الإدارة أن تتخذ قرارات تستهدف الاستغلال الأفضل للموارد المتوفرة، لكي تتمكن المؤسسة من رفع أرباحها الاجمالية.

يفضل خبراء الإدارة المالية استعمال المنظور الثاني عند تناول موضوع تعظيم الأرباح، لأنه يعكس مدى نجاح المؤسسة بشكل عام. ففي ظل المنافسة الكاملة، تعكس الأسعار القيمة الفعلية لاسهم المؤسسة، وتوفر معلومات للجميع. في هذا الوضع، يفترض أن تؤدي إلى توسع الاستثمارات، ثم زيادة رفاهية المجتمع. على الرغم من أن هدف تعظيم الربح الشائع الاستخدام، نظرا لبساطته ومنطقيته.[1]

- تعظيم الثروة المساهمين:

في مجال الإدارة المالية، ينظر إلى تعظيم الثروة على أنه هدف حديث يحل محل هدف تعظيم الربح التقليدي. يركز هذا الهدف على زيادة قيمة أسهم المؤسسة في السوق لتعزيز ثروة المساهمين مع مرور الوقت. تتضمن هذه العملية صياغة استراتيجيات وتكتيكات وتوزيع الموارد بكفاءة من قبل الإدارة العليا .يعكس هذا الهدف عامل الوقت والمخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ويتم قياسه بمؤشرات مثل القيمة الاقتصادية المضافة،

[1] عبد القادر احمد عبد الله، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، **الإدارة المالية**، مطابع السورات، الطبعة الخامسة، 2017، ص 10.

والتي تقيس الأداء الداخلي للشركة، والقيمة السوقية المضافة، والتي توضح الفرق بين القيمة السوقية والاستثمار المطلوب .الهدف هو تحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة من التدفقات المتوقعة على المدى الطويل.[1]

- تقليل الخطر المالي والإداري:

يعد تخفيض المخاطر هدفا جوهريا يتلازم مع تحقيق الأرباح، وذلك في ضوء العلاقة المتأصلة بين الربحية ومستوى المخاطرة. ولضمان استدامة المشروع وتعزيز استقراره، يتعين على الإدارة المالية اتخاذ إجراءات حثيثة للحد من المخاطر المحتملة التي قد تواجهه.
وتشمل هذه المخاطر عوامل خارجية، كتقلبات السوق، وأخرى داخلية ترتبط بكفاءة استغلال الأصول، وبإدارة الالتزامات المالية للمشروع، فضلا عن كفاءة العمليات التشغيلية.

- تحقيق الاستثمار الأفضل:

يمثل تحقيق الاستثمار الأمثل أحد الأهداف المحورية للإدارة المالية، لا سيما بالنظر إلى الحجم الكبير للموارد المخصصة للنفقات الرأسمالية. ويتم انتقاء البدائل الاستثمارية الأكثر جدوى من خلال تطبيق منهجيات اختيار الاستثمارات الرأسمالية الملائمة، والتي تعنى بتقييم سبل اقتناء الأصول والإنفاق عليها، مع تحليل دقيق للمخاطر وعدم اليقين المرتبط بالتدفقات النقدية المتوقعة. علاوة على ذلك، يمتد نطاق هذا الهدف ليشمل تعظيم العائد الاجتماعي للمشروع وتوزيع منافعه بشكل أوسع على المجتمع ككل.[2]

المطلب الثالث: مؤشرات كفاءة الإدارة المالية

برزت كفاءة الإدارة المالية كركيزة أساسية لنجاح المؤسسات الاقتصادية وتعزيز قدرتها التنافسية. سنستعرض تعريفها ومؤشرات قياسها الرئيسية باختصار.

[1] د.غربي نوال، د. محرز نور الدين، **أثر قرار الاستثمار على تعظيم ثروة المساهمين– دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في مؤشر NASDA100** ، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد05، العدد01،2022، ص627.
[2] درير كامل ال شبيب، **نفس المرجع السابق**، ص 40.

أولا: تعريف كفاءة الإدارة المالية

- تعريف الكفاءة: تفهم الكفاءة على أنها أساس قوة المؤسسة، وأيضا كمقياس للصلة بين المدخلات والمخرجات.

إذن كفاءة الإدارة المالية تعرف بأنها القدرة على استخدام الموارد بشكل صحيح لتحقيق أهداف محددة.

أيضا تعرف، بأنها جميع جوانب النشاط الإداري او الوظيفة الإدارية المرتبطة بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بإنتاجيه عالية، والوفاء بالالتزامات المستحقة في المواعيد المحددة، بالإضافة الى مسؤولية نمو المنظمة.

بناءً على ذلك، يمكن ان يحدد تعريف كفاءة الإدارة المالية على النحو التالي:

- زيادة تدفق المال الى داخل المؤسسة المالية.
- هي الأدوات التي يستخدمها المشروع لاستثمار الأموال بكفاءة لزيادة قيمة المشروع، مما يؤدي الى تحقيق هدف البقاء والنمو والاستمرار، وتحقيق أكبر ربح ممكن بأقل التكاليف.[1]

ثانيا: مؤشرات كفاءة الإدارة المالية

تعد مؤشرات كفاءة الإدارة المالية عناصر أساسية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات. فهي تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين الأداء. تشمل هذه المؤشرات عدة جوانب:

- **نسب السيولة:** في مجال الإدارة المالية، تعتبر نسب السيولة من اهم المقاييس التي توضح مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل عن طريق استخدام أصولها السائلة. هذه النسب تساعد في تقييم كفاءة الإدارة المالية في الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل

[1] مصطفى نجم البشاري، درية احمد حسب الله احمد، **أثر كفاءة الإدارة المالية في زيادة الميزة التنافسية**، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين، مجلد10، العدد40-2، 2018، ص242

بالاعتماد على الموارد المتاحة. تمكن أهمية السيولة كمؤشر على الكفاءة الإدارية في الاتي:

- هي هدف أساسي يضمن استمرار المؤسسة بجانب تحقيق الأرباح.
- تسمح بالحصول على تمويل بتكلفة اقل.
- تساعد على زيادة أرباح المؤسسة وقدرتها على النمو.
- تكسب المؤسسة ثقة المستثمرين وتعزز سمعتها في السوق، خاصة بين العملاء والموردين.
- وجود السيولة وادارتها بشكل جيد يحمي المؤسسة من أي نقص نقدي في المستقبل القريب.

وتتكون مجموعة السيولة مما يلي:

1. نسب السيولة العامة: تستخدم هذه النسبة لقياس مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين في الآجال القصيرة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل

- إذا كانت النسبة≤1، فهذا يعني سيولة عالية وقدرة كافية على مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الاجل.
- إذا كانت النسبة < 1 فهذا يشير الى وضعية حرجة تتطلب زيادة الأصول المتداولة أو تقليص الديون قصيرة الأجل.

2. نسبة السيولة السريعة: ليس كل الأصول المتداولة تتحول بسهولة إلى نقدية، خاصة المخزون الذي يعتبر أقل سيولة وأكثر عرضة للخسارة عند التصفية الاجبارية (يحول أولا إلى ذمم مدينة ثم نقدية). كذلك المصاريف المدفوعة مسبقا لا تحول الى نقد بل تستخدم في التشغيل. تستخدم هذه النسبة لاختبار قدرة المؤسسة على مواجهة الطلبات الفجائية دون بيع المخزون، وتحسب كالتالي:

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة– المخزون) / الخصوم المتداولة

3. نسبة السيولة المختصرة(المنخفضة): تمكن هذه النسبة من معرفة قدرة المؤسسة على تسديد الديون قصيرة الاجل دون بيع المخزون، ويفضل ان تتراوح بين 0.3 و0.5، وتحسب بالعلاقة:

نسبة السيولة المختصرة= (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الخصوم المتداولة

4. نسبة السيولة الفورية: تسمح هذه النسبة بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل باستخدام السيولة المتاحة فورا، وتعبر عنها بالعلاقة:

نسبة السيولة الفورية= القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية

5. نسبة التداول: تعد من أقدم وأوسع النسب انتشارا، وتستخدم كمعيار أولي لقياس قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل من إجمالي رأس المال العامل. توفر أفضل مؤشر مفرد عن تغطية الخصوم قصيرة الأجل بالأصول المتداولة القابلة للتحويل إلى نقد في أجل يتزامن مع سدادها، وتحسب كالتالي:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة[1]

- **نسب الربحية:** تستعمل نسب الربحية في تقييم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من المبيعات، الأصول، وحقوق الملكية. وتعتبر هذه النسب مقياسا أساسيا لكفاءة الإدارة المالية. وتشمل هذه النسب ما يلي:

1. معدل العائد على الموجودات: يوضح هذا المعدل قدرت الشركة على توظيف أصولها لإنتاج الأرباح.

ارتفاع هذا المعدل يشير الى كفاءة الشركة في استغلال مواردها المتوفرة. وتحسب وفق العلاقة التالية:

[1] عبد المالك مسعي محمد، **المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، 2023/ 2024، ص35/ 36.

معدل العائد على الموجودات = النتيجة الصافية / اجمالي الأصول

2. معدل العائد على حقوق الملكية: يعتبر من أهم مؤشرات الربحية في أي مؤسسة.

فهو يوضح العائد الذي يحققه المالك من استثمار أمواله. وبناءً على هذه النسبة، قد يقرر المالك الاستمرار في النشاط او تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائد أفضل. وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية

3. نسبة الربح الصافي الكلي: نسبة الربح الصافي الكلي ترتبط بأعمال المؤسسة وتقيس نشاطها، كما تبين كفاءة المسيرين في إدارة الأصول والمبيعات. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة الربح الصافي = صافي الربح / رقم الاعمال

4. نسبة هامش الربح: تشير هذه النسبة إلى مجمل الربح الذي تحققه الشركة من حدة نقدية مباعة، وتحسب كما يلي:

نسبة هامش الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات

5. معدل دوران الأصول: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق المبيعات، وتحسب كما يلي:

معدل دوران الأصول = المبيعات / اجمالي الأصول[1]

المبحث الثالث: دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية

يشكل التحول الرقمي عاملا أساسيا في تطوير الإدارة المالية داخل المؤسسات، حيث يؤثر في تحسين الوظائف المالية والمحاسبية، ويساهم في رفع كفاءة اتخاذ القرار المالي من

[1] صافية بو مصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد08، العدد02، 2021، ص226.

خلال توفير معلومات دقيقة وسريعة. ومع ذلك، قد يواجه تطبيقه بعض المعوقات التي تحد من فعاليته داخل المؤسسات.

المطلب الأول: أثر التحول الرقمي على الوظائف المالية والمحاسبية

يشير التحول الرقمي الى اعتماد التقنيات الرقمية بدلا من العمليات التقليدية في المحاسبة. هذا يشمل تبني أنظمة وبرامج مالية واستخدام أحدث التقنيات لرفع مستوى كفاءة العمليات المحاسبية.

إليك بعض الطرق التي يمكن للتحول الرقمي من خلالها أن يحسن الكفاءة المحاسبية:

أولا: تسهيل وتطوير العمليات المحاسبية

يساعد التحول الرقمي في تبسيط العمليات المحاسبية وتقليل المهام الروتينية. على سبيل المثال، يمكن استعمال أنظمة التحليل الضوئي للوثائق وتقنيات التعلم الآلي لمعالجة الفواتير وتحويلها الى بيانات رقمية بشكل تلقائي، الأمر الذي يوفر الوقت ويقلل الأخطاء.

تحسين سرعة الوصول إلى المعلومات المحاسبية وتبادلها بين الأقسام المختلفة في المؤسسة، يعزز التعاون والتنسيق الفعال بين الفرق ويقلل التأخير والتكرار في العمليات المحاسبية.[1]

ثانيا: تحسين الرقابة وإدارة المخاطر

يؤدي تطبيق التحول الرقمي إلى تحسين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المحاسبية. من خلال استعمال أنظمة تحليل البيانات الضخمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، يمكن تحليل البيانات المالية وكشف الانحرافات والاستثناءات والأنماط غير المعتادة، مما يساعد على اكتشاف الاحتيال المحتمل وتحسين إجراءات الرقابة والمراجعة.

[1] مفيدة ضو الهواري، عائشة عبد الله مرزوق، **فاعلية التحول الرقمي على مجال المحاسبة وتأثيره على أداء المحاسب والإداري**، مجلة صرمان للعلوم والتقنية، ليبيا، المجلد05، العدد02، 2023، ص42.

ثالثا: تطوير التقارير المالية والضرائب

يمكن للتحول الرقمي أن يحسن جودة التقارير المالية والضريبية ودقتها. بمساعدة أنظمة تخطيط موارد المؤسسات ومختلف أدوات التحول الرقمي، يمكن جمع البيانات المالية بدقة واتساق أكبر ثم توليد التقارير المالية بطريقة منظمة وسهلة الفهم.

هذا يسمح للمديرين الماليين والمحاسبين بالوصول إلى التقارير في كل وقت ومن أي مكان، مما يدعم طريقة صنع القرارات لديهم. كما يساعد التحول الرقمي على الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية المتغيرة. على سبيل المثال، يمكن استعمال أنظمة الضرائب الرقمية لتحديد الالتزامات الضريبية وإعداد التقارير الضريبية بدقة وفي الوقت المحدد.

رابعا: تطوير الأداء المالي والربحية

يساهم التحول الرقمي في تحسين أداء المؤسسة وزيادة ربحيتها، من خلال تحسين العمليات المحاسبية وتوفير تقارير مالية دقيقة وموثوقة، يتمكن المديرون الماليون من اتخاذ قرارات استراتيجية تستند إلى معلومات قوية، مما ينعكس إيجابا على أداء المؤسسة ويزيد من ربحيتها.

خامسا: دعم التعاون والتواصل

يسهل التحول الرقمي التعاون بين المحاسبين والمديرين الماليين وأعضاء الفريق الاخرين، إذ يمكنهم تبادل البيانات والتواصل عبر عدد من الأنظمة والتطبيقات الرقمية.[1]

المطلب الثاني: أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار المالي

لقد كان للتحول الرقمي أثر بالغ على قرارات الشركات المالية. فهو يسمح بتحليل أعمق وأدق للبيانات باستعمال التقنيات المالية الحديثة، مما يزيد من كفاءة جمع البيانات ودمجها. وهذا يمكن المديرين الماليين من فهم أداء شركاتهم بشكل أفضل، وتحديد التوجهات المهمة،

[1] مفيدة ضو الهواري، عائشة عبد الله مرزوق، **نفس المرجع السابق**، ص42.

وتقييم الأداء بدقة. كما أن التحول الرقمي يدعم أدوات مثل تحليل البيانات الضخمة والتعلم الآلي، لكشف الروابط بين المتغيرات المالية وأداء الشركة، وهو ما يدعم اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة.

إضافة إلى ذلك، يوفر التحول الرقمي تقنيات توقع مالية باستخدام خوارزميات ونماذج متطورة، مما يساعد على توقع نتائج الأعمال المختلفة مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة. ويشمل ذلك أيضا، نماذج مالية متطورة لمحاكاة السيناريوهات، مما يحسن تخصيص الموارد، ويحسن المحافظ الاستثمارية، ويدير المخاطر بكفاءة. كما أن التكنولوجيا المالية تسرع الوصول إلى البيانات وتزيد من كفاءته، مما يتيح للمديرين الاستجابة السريعة للتغيرات في السوق واقتناص الفرص.

أيضا، يسمح التحول الرقمي بأتمتة عمليات اتخاذ القرار باستخدام أنظمة مالية متكاملة وأدوات الذكاء الاصطناعي، مما يقلل الاعتماد على القرارات البشرية ويقلل التحيزات لتحسين الكفاءة. ويمكنه أيضا، دمج البيانات المالية الداخلية مع البيانات الخارجية مثل بيانات السوق والعملاء، للحصول على فهم شامل. وأخيرا، يساهم في خفض تكاليف التشغيل عن طريق اتمتة المهام المتكررة، مما يوفر الوقت والجهد ويسمح بتوجيه الموارد نحو التخطيط الاستراتيجي والتطوير المستقبلي.[1]

المطلب الثالث: معوقات التحول الرقمي

على الرغم من الجهود المبذولة، تواجه الجزائر صعوبات في تحقيق المستويات المنشودة في التحول الرقمي، ويمكن إيجاز أبرز هذه التحديات في النقاط التالية:

- ضعف البنية التحتية التكنولوجية: تواجه البلاد صعوبات في تطوير البنية التحتية الأساسية، مثل شبكات الانترنت السريعة وجودة الاتصال، إضافة الى ارتفاع أسعار الهواتف الذكية.

[1] Silvia Avira,Rofi'ah,Endang Setyaningsih,Suryandari Sedyo Utami,Digital Transformation in Financial Management: Harnessing Technology for Business Success,Universitas Gunadarma,Indonesia‹: International Journal of Science Review,Volume 5,No. 2,2023,p342.

- نقص المهارات الرقمية: تعاني الجزائر صعوبات من قلة الكفاءات الرقمية لدى القوى العاملة، مما يعرقل تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي بنجاح.
- الإقصاء المالي: لايزال استخدام وسائل الدفع الالكترونية محدودا، وخاصة بين النساء، مما يبطئ المعاملات المالية.
- الفجوات التنظيمية: توجد بعض الثغرات التنظيمية التي تحد من نمو التكنولوجيا المالية، على الرغم من الجهود المستمرة لتطوير الأطر القانونية للخدمات المالية الرقمية، وسن قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية. وقد حدد المشرع الجزائري موقفه من تداول العملات الافتراضية، حيث تحظر المادة 117 من القانون رقم 11/17شراء هذه العملات أو بيعها أو استخدامها او حيازتها، مع فرض عقوبات على المخالفين.
- محدودية التمويل والدعم الحكومي: تواجه الشركات والحكومة صعوبة في تخصيص الموارد المالية الكافية لمشاريع التحول الرقمي. ويعتبر ضعف الدعم الحكومي وعدم مشاركة الدولة سببا رئيسيا في اخفاق مشروع الجزائر الإلكترونية الذي أطلقته الجزائر سنة2008 بهدف رقمنة جميع القطاعات.
- أمن المعلومات والخصوصية: تشكل قضايا أمن البيانات وحمايتها تحديا كبيرا في التحول الرقمي، وتستدعي وضع استراتيجيات فعالة، خاصة وأن الجزائر تعتبر من بين الدول القليلة التي تملك تشريعات خاصة بالجرائم الالكترونية.
- ثقافة التغيير: لايزال الجمهور يفضل المعاملات التقليدية لعدم ثقته الكافية من المعاملات الرقمية. [1]

وتم تلخيص هذه المعوقات في الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): معوقات التحول الرقمي

[1] شرقي أسماء، صفيح صادق، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي الواقع والتحديات**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد06، العدد02، 2023، ص143.

نوع العائق	تفاصيل المعوقات
تقني وهيكلي	ضعف البنية التحتية الأساسية (شبكات الإنترنت وجودة الاتصال).
بشري ومعرفي	نقص الكفاءات والمهارات الرقمية لدى القوى العاملة.
مالي واقتصادي	الإقصاء المالي، محدودية التمويل، وضعف الدعم الحكومي للمشاريع.
قانوني وتنظيمي	فجوات تشريعية، وحظر تداول العملات الافتراضية بموجب المادة 117.
أمني وحقوقي	تحديات أمن المعلومات وحماية خصوصية البيانات.
ثقافي واجتماعي	مقاومة التغيير وتفضيل المعاملات التقليدية بسبب ضعف الثقة.

المصدر:شرقي أسماء، صفيح صادق، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي الواقع والتحديات**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد06، العدد02، 2023، ص143، بتصرف.

خلاصة

في ختام هذا الفصل، تم استعراض الإطار النظري المتعلق بالتحول الرقمي وإدارة الموارد المالية، حيث تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية المرتبطة بهما، مع التركيز على تعريف وأهداف التحول الرقمي ومراحله الرئيسية. كما تم تقديم عرض للتقنيات الحديثة التي يعتمد عليها لتحسين أداء المؤسسات.

بالإضافة الى ذلك، تم تفصيل مفهوم إدارة الموارد المالية ووظائفها الأساسية، التي تشمل التخطيط المالي والتنظيم والرقابة واتخاذ القرارات المالية، مع إبراز دورها المهم في تحقيق التوازن المالي وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

أبرز العرض النظري الارتباط الوثيق بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية، اذ يساهم تبني التكنولوجيا الحديثة في تحسين جودة المعلومات المالية، وتسريع تنفيذ العمليات، والتقليل من الأخطاء، فضلا عن تعزيز الشفافية. كل ذلك يؤدي الى رفع مستوى الكفاءة والفعالية في الأداء المالي.

بناء على ذلك، يشكل هذا أساسا نظريا لفهم طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ما يمهد الطريق للانتقال الى الجانب التطبيقي وتحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية في الممارسة العلمية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية

تمهيد

استكمالا للجزء النظري الذي تناول مفاهيم التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية، يركز هذا الفصل التطبيقي على الجانب الميداني، يهدف هذا القسم إلى ربط النتائج النظرية بالواقع العملي للمؤسسات المستهدفة في الدراسة، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية. يتم الاعتماد في ذلك على بيانات ميدانية جمعت من عينة المهنيين والمحاسبين، بهدف التحقق من صحة الفرضيات المقترحة. لتحقيق هذه الأهداف قسم هذا الجزء إلى مبحثين رئيسيين:

يخصص المبحث الأول لمنهجية الدراسة الميدانية، حيث يعرض فيه تحديد مجتمع وعينة الدراسة، والأدوات المعتمدة لجمع البيانات، بالإضافة إلى تفصيل الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجتها. ويعالج كذلك موضوع التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، واستكشاف طبيعة توزيع البيانات، ثم تحليل الخصائص الشخصية لأفراد العينة.

أما المبحث الثاني فيعنى مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات. ويتم ذلك من خلال تحليل استجابات أفراد العينة بشأن المحورين الأساسيين للدراسة، وهما واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية، وأثر التحول الرقمي في كفاءة إدارة الموارد المالية. مما يقود الى اختبار الفرضيات المطروحة واستخلاص أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

يستعرض هذا المبحث الإطار المنهجي الذي جرى اعتماده في تنفيذ الدراسة الميدانية. ويتضمن ذلك تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، مع إيضاح أدوات جمع البيانات المستعملة، عن عرض الأساليب الإحصائية الرئيسية التي طبقت تحليل البيانات. كما يتناول هذا القسم عملية التحقق من صدق وثبات أداة البحث، ودراسة طبيعة توزيع البيانات، إلى جانب تحليل الخصائص الشخصية لأفراد العينة. وذلك بهدف ضمان التوصل إلى استنتاجات بحثية تتسم بالدقة والموضوعية، مما ييسر عملية اختبار فرضيات الدراسة بشكل موثوق وذلك باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences – SPSS).

المطلب الأول: المرتكزات العامة للدراسة الميدانية

أولا: طبيعة البيانات المستعملة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات الأولية بوصفها المصدر الأساسي للمعلومات، حيث جمعت مباشرة من مسؤولي الهياكل المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة من خلال استمارة استبيان. وتعد هذه البيانات الأكثر ملائمة لطبيعة البحث، إذ تعكس الواقع الفعلي للممارسات داخل المؤسسات، كما تتيح التحقق من الفرضيات المطروحة بشكل دقيق

كما تم الاستعانة بالبيانات الثانوية في مرحلة الإطار النظري، من خلال الرجوع إلى المراجع والكتب والدراسات السابقة، وذلك بهدف تدعيم الجانب المفاهيمي وتوضيح الأسس النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة.

ثانيا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على واقع تطبيق التحول الرقمي داخل المؤسسة محل الدراسة، وقياس مستوى كفاءة إدارة الموارد المالية بها، كما تسعى إلى إبراز مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين مختلف الوظائف المالية، من خلال تعزيز سرعة ودقة معالجة

المعلومات المالية ودعم عملية اتخاذ القرار. كما تهدف إلى اختبار أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية وتقييم مدى فعالية الأدوات والتقنيات الرقمية المستخدمة في تطوير الأداء المالي وتحسين استغلال الموارد المتاحة داخل المؤسسة.

ثالثا: حدود الدراسة

يمكن تحديد نطاق الدراسة من خلال الأبعاد التالية:

- **الحدود المكانية:**

أجريت هذه الدراسة في الجزائر تحديدا بولاية المدية، وشملت عينة من المؤسسات الاقتصادية، ومجموعة من المحاسبين.

- **الحدود الزمانية:**

ترتبط نتائج الدراسة الميدانية بالفترة الزمنية التي تم من خلالها جمع البيانات والتي تمتد من شهر مارس إلى شهر ماي سنة 2026.

- **الحدود الموضوعية:**

تقتصر هذه الدراسة على أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية، حيث تم التركيز على العلاقة بين هذين المتغيرين وتحليلها ضمن إطار علمي محدد، مع استبعاد الجوانب الأخرى غير المرتبطة بشكل مباشر بموضوع الدراسة، وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من الدقة والتركيز في معالجة إشكالية البحث والوصول الى نتائج أكثر موضوعية.

رابعا: مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

- **مجتمع الدراسة:**

تحديد مجتمع الدراسة ركيزة منهجية في أي بحث علمي، له دور مباشر في ضمان دقة النتائج وقابليتها للتعميم. تأسيسا على الهدف المحوري لهذه الدراسة، الذي يتمثل في تقييم

تأثير التحول الرقمي على فعالية إدارة الموارد المالية، جرى تركيز الاهتمام على المهنيين الذين يزاولون عملهم ضمن مؤسسات اقتصادية والمحاسبين. يشمل مجتمع الدراسة هذه الفئة من الافراد نظرا لارتباطهم الوثيق بالوظائف المالية، واستخدامهم المتواصل لمجموعة متنوعة من الأدوات والأنظمة الرقمية في سياق تنفيذ مهامه اليومية، وقد تم اختيار هذه الفئة لكونهم أكثر دراية وفهم لمتغيرات الدراسة.

- **عينة الدراسة:**

نظرا للتحديات المتمثلة في إجراء حصر شامل للمجتمع الأصلي للدراسة، واتساع نطاقه وتعدد الجهات التي ينتمي إليها أفراده، فضلا عن محدودية الإطار الزمني المخصص للبحث، فقد تم اختيار عينة بحثية باستخدام منهجية عشوائية يهدف هذا الإجراء إلى تمكين استخلاص استنتاجات يمكن تعميمها على المجتمع الكلي. لغرض جمع البيانات، اعتمد على استبانة صممت خصيصا لهذه الدراسة. تم توزيع هذه الاستبانة على عينة من المهنيين والمحاسبيين شملت العاملين في مؤسسات رئيسية:

- نفطال: هي شركة عمومية جزائرية تابعة لمجموعة سوناطراك، تعمل في مجال نقل وإنتاج وتوزيع كافة أنواع الوقود، تأسست في 6 افريل 1981.
- سونلغاز: هي الشركة الرائدة في مجال تزويد الكهرباء والغاز في الجزائر. تأسست في 1969.
- بريد الجزائر: مؤسسة بريد الجزائر هي مؤسسة عمومية ذات طابع خدمي، انشئت سنة2002 امتداد لبرنامج قطاع البريد والمواصلات الذي تم سنه بموجب القانون رقم 03/ 2000 في 05 اوت 2000 والرامي الى عصرنة قطاع البريد.
- اتصالات الجزائر: شركة ذات أسهم برأس مال عمومي، تنشط في سوق شبكات وخدمات الاتصالات الالكترونية، أنشئت تطبيقا لأحكام المادة 12 من القانون 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000، المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

بالإضافة الى مجموعة من المحاسبيين الذين يزاولون عملهم بشكل مستقل.

خامسا: فرضيات الدراسة

بغرض الوصول إلى أهداف هذه الدراسة الميدانية، سيتم الاعتماد على اختبار مجموعة من الفرضيات الرئيسية كما يلي:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية ايجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية في المؤسسات محل الدراسة.
- الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية في المؤسسات للسمات الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة.
- الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة كفاءة إدارة الموارد المالية بيم الموظفين المستجوبين لسماتهم الديموغرافية والوظيفية.

وقد جرت عملية توزيع الاستبيانات ضمن إطار زمني محدد يقدم الجدول التالي تفصيلا لحجم العينة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة:

الجدول رقم (2-1): الاحصائيات المتعلقة بالتوزيع استمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبيانات الموزعة	40	100
الاستبيانات المسترجعة	40	100
الاستبيانات غير مسترجعة	0	0

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

سادسا: أدوات جمع البيانات

- **الاستبيان:**

استخدم الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات الميدانية في هذه الدراسة، وقد وقع الاختيار عليه نظرا لملائمته مع طبيعة البحث وقدرته الفعالة على استخلاص معلومات دقيقة من شريحة واسعة من المستجيبين ضمن إطار زمني معقول. وقد صمم هذا الاستبيان وفق منهجية دقيقة تتسق تماما مع الأهداف البحثية والفروض الأولية، متضمنا بذلك مجموعة من التساؤلات الموجهة بدقة لقياس المتغيرات المدروسة.

- **هيكل:**

تم تقسيم الاستبيان الى قسمين رئيسيين:

يتعلق القسم الأول بالبيانات الشخصية والقسم الثاني بمحورين الأول واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية داخل المؤسسات، بينما يركز المحور الثاني على أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية. وقد صيغت الأسئلة بأسلوب بسيط وواضح لتسهيل فهمها من قبل افراد العينة وضمان دقة الإجابات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-2): تصنيف عبارات الاستبيان

البيان		عدد العبارات
القسم الاول: البيانات الشخصية		4
القسم الثاني: يضم محورين		-
المحور الأول	واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية	7
المحور الثاني	أثر التحول الرقمي على إدارة الموارد المالية	7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

- **سلم الدراسة:**

تم الاعتماد على برنامج IBM SPSS Statistics Version 26 (SPSS V26) في عملية فرز وتحليل إجابات أفراد العينة، تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي، كما هو موضح في الجدول ادناه:

الجدول رقم (2-3): خيارات الإجابة وفق مقياس ليكارث الخماسي

التصنيف	الدرجة
موافق بشدة	5
موافق	4
موافق بدرجة متوسطة	3
غير موافق	2
غير موافق بشدة	1

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: أساليب وطرق المعالجة الإحصائية

تعد الأساليب الإحصائية أدوات أساسية لربط البيانات، واستقراء النتائج، وتحليلها بشكل منهجي، فضلا عن إثبات صحتها رياضيا. يسهم ذلك في تعزيز دقة المخرجات وموثوقيتها، مما استدعى توظيف مجموعة من النماذج والطرق المنهجية والاحصائية المناسبة لسياق هذه الدراسة. عقب جمع الاستبيانات والتحقق من اكتمالها، تم تفريغ البيانات وإدخالها إلى الحاسوب، مستخدمين ذلك الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS يتميز هذا البرنامج بتوفيره لمجموعة واسعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية، التي تشمل كلا من الإحصاء الوصفي والاستدلالي. وبناء على ذلك، جرى استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة من البرنامج لمعالجة البيانات وتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في:

- التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة توزيع البيانات الشخصية لعينة الدراسة

- المتوسط الحسابي: تم استخدامه لمعرفة متوسط أداء الاستبيانات حول عبارات محاور الاستبيان، ومن ثم تحديد مدى ارتفاع وانخفاض استجابات أفراد العينة، وذلك من خلال حساب متوسط العبارات ومعرفة مستواها.
- الانحراف المعياري: يوضح هذا المقياس درجة تشتت الانحرافات الفردية في عينة لكل عبارة من عبارات الاستبيان، حيث كلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على انخفاض التشتت وتقارب الإجابات فيما بينها. كما يستخدم في ترتيب المتوسطات في حال تساويها، إذ يعطى الترتيب الأفضل للقيمة التي تمتلك أقل انحراف معياري.
- التوزيع الطبيعي: يستخدم للتأكد من أن بيانات كل محور تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك لاختيار الأسلوب الاحصائي المناسب.
- معامل الثبات الداخلي ألفا كرو نباخ: يقيس الاتساق الداخلي، أي مدى ترابط فقرات الاستبيان ببعضها البعض وقياسها. إذا كان المعامل مرتفعا، فهذا يعني أن الفقرات متجانسة وتقيس نفس المتغير.
- معامل الارتباط سبيرمان: يقيس صدق الاستبيان من خلال تحديد مدى ارتباط محاور الاستبيان بدرجة الكلية للاستبيان، وكذا معرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- حساب الارتباط: يستخدم لمعرفة درجة العلاقة بين متغيرات البحث المستقلة والمتغير التابع، وذلك لتحديد قوة واتجاه هذه العلاقة.
- اختبار كروسكال–واليس: هو احد الاختبارات اللامعلمية المستخدمة لمقارنة ثلاث مجموعات مستقلة أو اكثر، بهدف التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهما، ويستخدم بديلا لتحليل التباين الأحادي (ANOVA) عند عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الدراسة وطبيعة توزيع البيانات

أولا: الصدق

لاختبار صدق أداة الدراسة نستخدم في ذلك طريقتين هما:

- الصدق الظاهري: هو التأكد من الاستبيان ظاهريا بحيث قمنا بعرض هذا الاستبيان على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي وبناء على هؤلاء الأساتذة قمنا بتعديل الاستبيان. ملحق رقم (02).
- الصدق البنائي: بعد التأكد من الصدق الظاهري للدراسة، تم الانتقال إلى التحقق من الصدق البنائي، والذي يقيس مدى الارتباط الداخلي لعبارات الاستبيان، ومدى انتماء كل عبارة إلى المحور الذي تندرج ضمنه. ولتحديد درجة التجانس الداخلي بين إجابات أفراد العينة حول عبارات محاور الاستبيان، تم الاعتماد على معامل الارتباط "سبيرمان (Spearman) "ومستوى الدلالة الإحصائية (Sig) وقد جاءت النتائج كما يلي:

1-الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول:

الجدول رقم (2-4): يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	أعمل على أنظمة محاسبية ومالية حديثة تتناسب مع طبيعة المهام الموكلة إلي.	0,845	0,000
2	تتوفر في المؤسسة شبكة معلوماتية تضمن سرعة نقل البيانات.	0,770	0,000
3	توفر المؤسسة دعما فنيا (تقنيا) سريعا عند تعطل الأنظمة المالية.	0,546	0,000

4	توجد صلاحيات آمنة لكل مستخدم للدخول إلى النظام المالي.	0,449	0,000
5	يوجد ترابط إلكتروني بين قسم المحاسبة وبقية الأقسام (المخازن، المشتريات).	0,736	0,000
6	يتم الاعتماد بشكل كبير على الأرشفة الإلكترونية للوثائق والمستندات المالية.	0,795	0,000
7	تلقيت دورات تدريبية متخصصة حول كيفية استخدام الأنظمة الرقمية الجديدة.	0,597	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تم اختبار الاتساق الداخلي للمحور الأول باستخدام معامل الارتباط سبيرمان، وأظهرت النتائج أن جميع العبارات ترتبط بشكل موجب ودال إحصائيا مع المحور، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.449) و(0.845) عند مستوى دلالة (0.000). هذا يدل أن عبارات المحور متجانسة وتتمتع باتساق داخلي جيد، مما يؤكد صلاحية المحور لقياس البعد المدروس.

2-الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني:

الجدول رقم (2-5): يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة

1	أدى استخدام الأنظمة الرقمية إلى تخفيض تكلفة إنجاز الأعمال المالية.	0,789	0,000
2	ساعد التحول الرقمي على إنجاز المعاملات المالية بشكل أسرع.	0,789	0,000
3	تحسّنت دقة البيانات والتقارير المالية بعد اعتماد الأنظمة الرقمية.	0,752	0,000
4	ساعدت الأدوات الرقمية الإدارة على اتخاذ قرارات مالية أفضل.	0,766	0,000
5	ساهم التحول الرقمي في تحسين توزيع الموارد المالية بين الأنشطة المختلفة.	0,777	0,000
6	ساعدت الأنظمة الرقمية في تقليل الأخطاء أو المخاطر المالية.	0,696	0,000
7	زادت كفاءة العمليات المالية بعد تطبيق التحول الرقمي.	0,808	0,000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تم اختبار الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني باستخدام معامل ارتباط سبيرمان، وأظهرت النتائج أن جميع العبارات ترتبط بشكل موجب ودال إحصائيا مع المحور، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.696) و(0.808) عند مستوى دلالة(0.000) . وهذا يدل على وجود تجانس واضح بين العبارات وتمتعها باتساق داخلي جيد، مما يؤكد صلاحية المحور الثاني لقياس أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية.

ثانيا: اختبار الثبات

يهدف اختبار الثبات إلى التأكد من مدى تجانس أداة الدراسة وقدرتها على إعطاء نتائج مستقرة، وقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على معامل الفا كرو نباخ(Conbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين عبارات كل محور من محاور الاستبيان. حيث تشير القيم التي تفوق(0.70) الى مستوى مقبول من الثبات.

الجدول رقم (2-6): تقديم نتائج اختبار الثبات لكل محور من محاور الاستبيان

المحاور والاستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات
محور الأول: واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية	07	0,864
محور الثاني: أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية	07	0,960
الاستبيان	14	0,950

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرو نباخ، حيث أظهرت النتائج أن معامل الثبات للمحور الأول بلغ(0.864) ، وللمحور الثاني (0.960)، بينما بلغ معامل الثبات الكلي للاستبيان(0.950) . وجميع هذه القيم تفوق القيمة المرجعية المقبولة إحصائيا البالغة (0.70)، مما يدل على تمتع الأداة بدرجة عالية جدا من الثبات والاتساق الداخلي، وبالتالي صلاحيتها للاستخدام في التحليل الاحصائي.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي

يعد اختبار التوزيع الطبيعي من الخطوات الأساسية في التحليل الإحصائي، إذ يهدف إلى التحقق من مدى توافق البيانات مع التوزيع الطبيعي قبل اختبار الأساليب الإحصائية المناسبة. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على اختبار كولموغوروف–سميرنوف

(Kolmogorov–Smirnov Z) ، الذي من خلاله يمكننا من معرفة إذا ما نستعمل الاختبارات الإحصائية المعلمية او الإحصائية اللامعلمية.

الجدول رقم (2–7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام إحصائية كولموغوروف–سميرنوف (Z).

المحاور	قيمة Z	مستوى الدلالة
المحور الأول	0,197	0,000
المحور الثاني	0,208	0,000
الاستبيان	0,224	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أظهرت نتائج اختبار أن قيم Z بلغت(0.197) للمحور الأول و(0.208) للمحور الثاني و(0.224) للاستبيان ككل، في حين بلغت الدلالة الإحصائية (0.000) لجميع المتغيرات، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. وبناء على ذلك تم استخدام الاختبارات اللامعلمية في التحليل الاحصائي.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية أفراد عينة الدراسة

للتعرف على الخصائص والسمات الشخصية لأفراد العينة تم توزيعها حسب متغير(العمر، التخصص، سنوات الخبرة، الصفة المهنية) .

أولا: توزيع افراد العينة حسب العمر

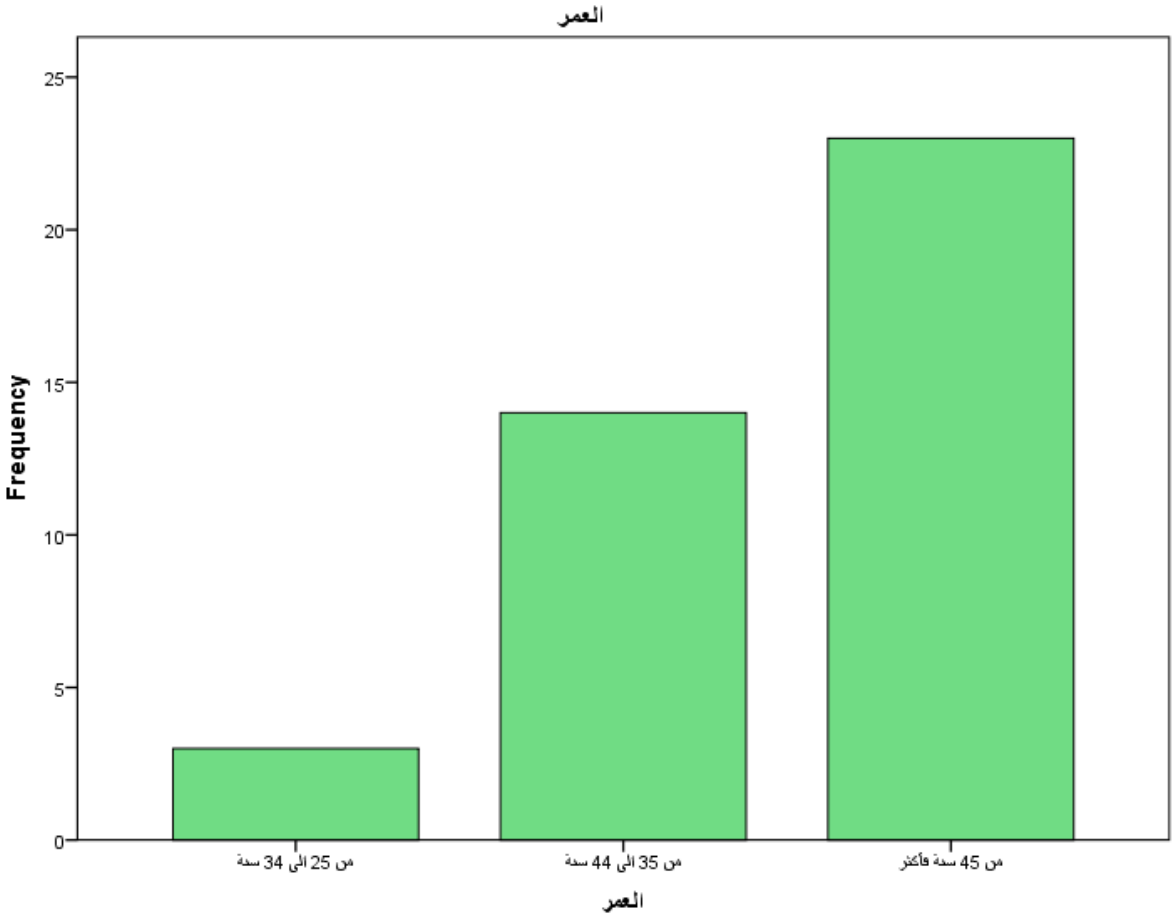
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–8): توزيع افراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة(%)
أقل من 25 سنة	0	0
من 25 الى 34 سنة	3	7,5
من 35 الى 44 سنة	14	35
من 45 سنة فأكثر	23	57,5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (2-1): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8).

يتضح من نتائج تحليل توزيع أفراد العينة حسب العينة أن الفئة العمرية من 25 إلى 34سنة نسبة 7.5% بعدد 3 أفراد، بينما تمثل الفئة من 35 إلى 44 سنة نسبة 35% بعدد 14 فردا، في حين سجلت الفئة العمرية 45 سنة فأكثر النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة 57.5% وبعدد 23 فردا، مما يشير الى أن غالبية المشاركين ينتمون إلى الفئات العمرية الأكبر سنا، وهو ما يعكس توفر مستوى أعلى من الخبرة لدى أفراد العينة، في مقابل ضعف تمثيل الفئات العمرية الأصغر نسبيا.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب التخصص

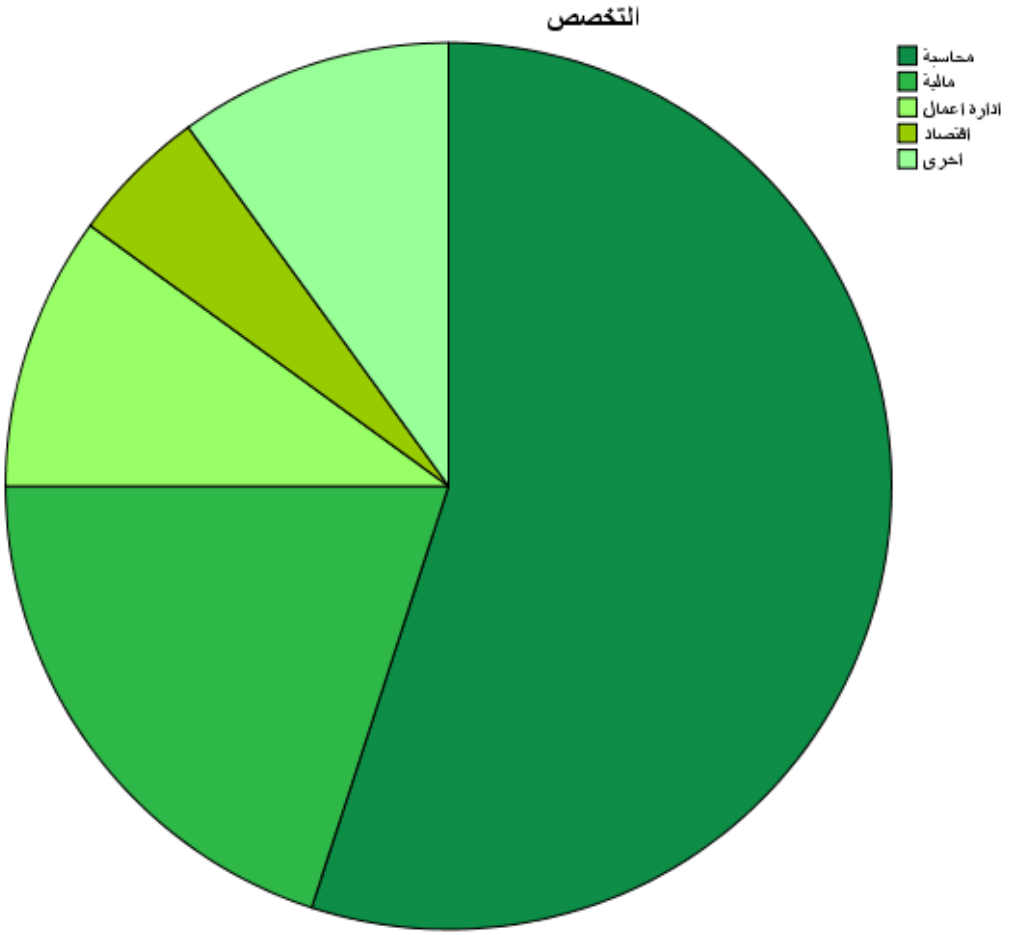
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة (%)
محاسبة	22	55
مالية	8	20
إدارة اعمال	4	10
اقتصاد	2	5
أخرى	4	10

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (2-2): توزيع أفراد العينة حسب التخصص



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-9).

يتضح من نتائج تحليل توزيع العينة حسب التخصص، أن تخصص المحاسبة النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة 55%، يليه تخصص المالية بنسبة 20%، ثم تخصص إدارة الأعمال بنسبة 10%، بينما بلغت نسبة تخصص الاقتصاد 5%، في حين تمثل فئة " أخرى" نسبة10%، مما يدل على أن العينة يغلب عليها الطابع المحاسبي بشكل واضح، وهو ما يعزز وملاءمتها للدراسة خاصة إذا كانت مرتبطة بالمجال المالي والمحاسبي، مع وجود تنوع نسبي في باقي التخصصات وإن كان محدودا.

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة كما هو مبين في الجدول التالي:

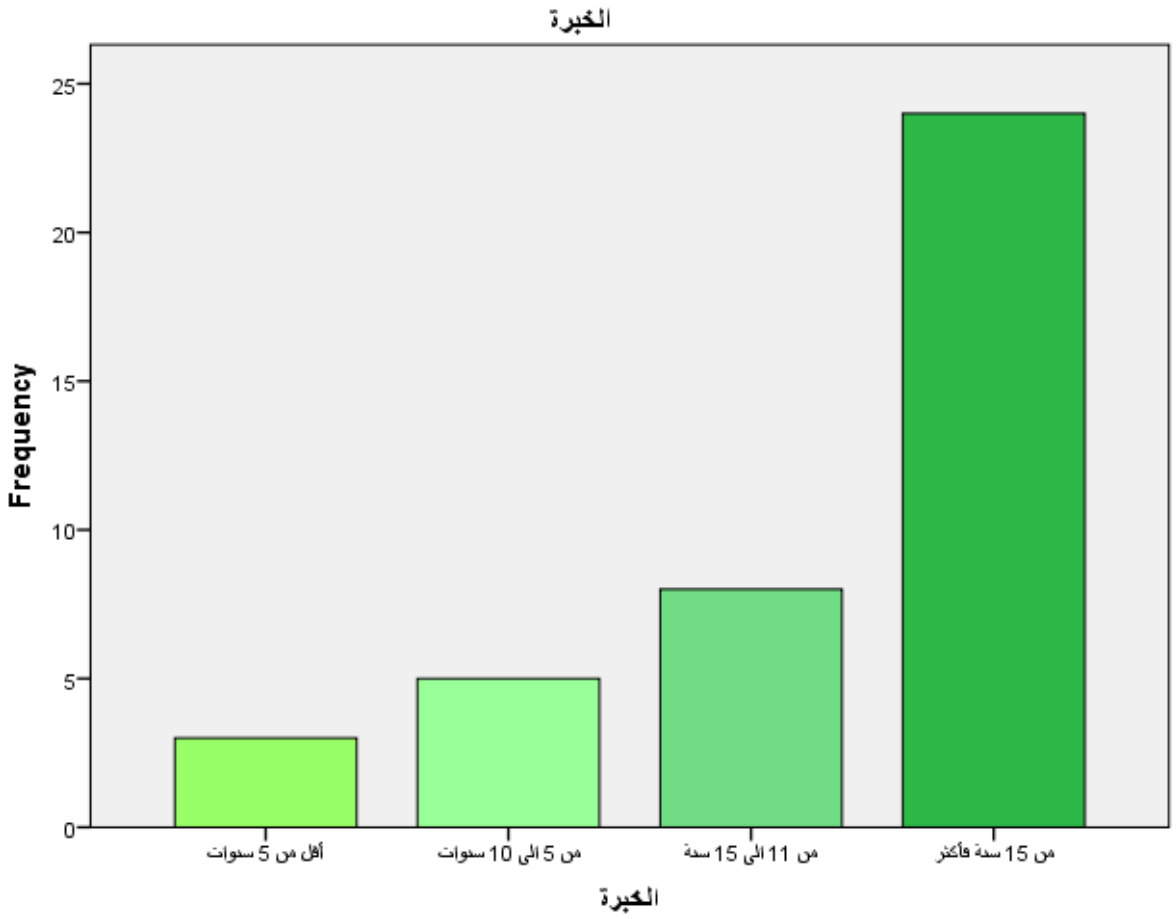
الجدول رقم (2-10): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	3	7,5
من 5 الى 10 سنوات	5	12,5
من 11 الى 15 سنة	8	20
من 15 سنة فأكثر	24	60

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (2-3): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-10).



يتضح من نتائج تحليل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة أن الفئة أقل من5 سنوات نسبة7.5%، بينما بلغت نسبة فئة من 5 إلى 10 سنوات 12.5%، في حين سجلت فئة من 11 إلى 15 سنة نسبة20%، أما الفئة الأكبر فهي من 15 سنة فأكثر بنسبة 60%، مما يدل أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية طويلة نسبيا، وهو يعزز موثوقية إجاباتهم ودقتها في تقييم موضوع الدراسة، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الإدارية والمالية المرتبطة بخبرة العمل.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب الصفة المهنية

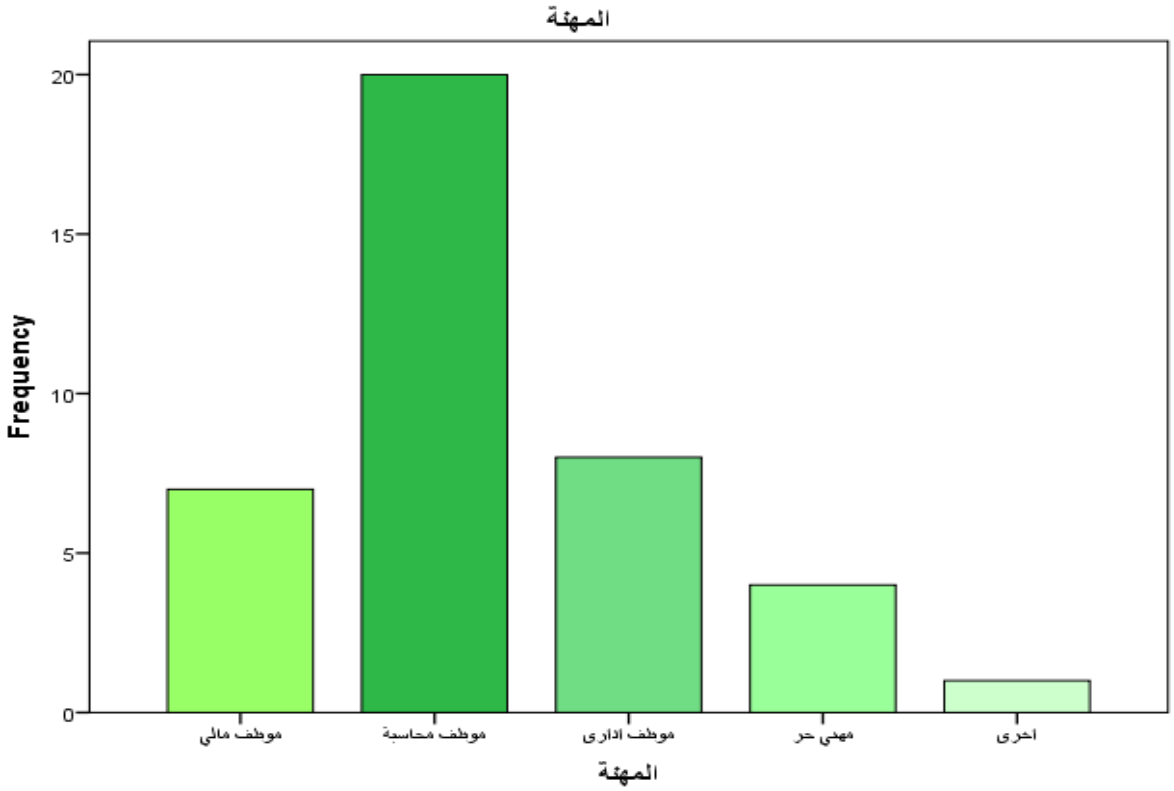
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الصفة المهنية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11): توزيع أفراد العينة حسب الصفة المهنية

الصفة المهنية	التكرار	النسبة(%)
موظف مالي	7	17,5
موظف محاسبة	20	50
موظف اداري	8	20
مهني حر	4	10
أخرى	1	2,5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

شكل رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب الصفة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-11).

يتضح من نتائج تحليل توزيع أفراد العينة حسب المهنة أن فئة موظف محاسبة تمثل النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة 50%، تليها فئة موظف إداري بنسبة 20%، ثم فئة موظف مالي بنسبة 17.5%، بينما بلغت نسبة المهني الحر 10%، في حين سجلت فئة أخرى أقل نسبة بـ 2.5%، مما يشير إلى أن العينة يغلب عليها التخصص في المجالات المحاسبية والإدارية، مع وجود تنوع مهني محدود بين باقي الفئات، وهو ما يعكس تجانسا نسبيا في خصائص العينة المرتبطة بمجال الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل إجابات أفراد العينة حول محورين

سنعتمد في هذا الجزء على تحليل ومناقشة العبارات المرتبطة بكل محور من محوري الدراسة وهما: **محور واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية ومحور أثر التحول الرقمي على**

كفاءة إدارة الموارد المالية، وذلك بهدف تحديد مدى اتفاق أفراد العينة حول مختلف الجوانب المدروسة، مع التركيز على متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب درجة أهمية كل عنصر.

بما أن مقياس ليكارت المستخدم في الاستبيان يمتد من 1 كأدنى قيمة(تمثل "غير موافق بشدة")إلى 5 كأعلى قيمة(تمثل "موافق بشدة")، فإن المجال الكلي للمتوسطات الحسابية يتراوح بين 1و5، فإن طول هذا المجال يساوي: 1-5=4

ونظرا لأن عدد فئات الاتجاه المحددة هو خمس فئات(من "غير موافق بشدة" إلى "موافق بشدة")، فقد تم تقسيم المجال الكلي (4) على عدد الفئات (5)، ليكون عرض كل فئة كما يلي: 5 ÷ 4 = 0.8

وبناءا عليه، تم اعتماد قيمة 0.8 كعرض لكل فئة من فئات الاتجاه، وذلك لتحديد حدود المتوسطات الحسابية وتفسيرها، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12): المتوسط المرجح وفق مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	المتوسط المرجح	الترتيب
موافق بشدة	]1.80-1]	1
موافق	]2.60-1.81[	2
موافق بدرجة متوسطة	[3.40-2.61]	3
غير موافق	[4.20-3.41]	4
غير موافق بشدة	[5 -4.21]	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أولا: تحليل عبارات المحور الأول (واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية)

يوضح الجدول تحليل عبارات المحور الأول متعلقة بواقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية:

جدول رقم (2-13): جدول تحليل عبارات المحور الأول متعلقة بواقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية

عبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
أعمل على أنظمة محاسبية ومالية حديثة تتناسب مع طبيعة المهام الموكلة إلي.	3,88	1,137	1	موافق
تتوفر في المؤسسة شبكة معلوماتية تضمن سرعة نقل البيانات.	3,88	1,067	1	موافق
توفر المؤسسة دعماً فنياً (تقنياً) سريعاً عند تعطل الأنظمة المالية.	3,70	0,758	5	موافق
توجد صلاحيات آمنة لكل مستخدم للدخول إلى النظام المالي.	3,85	0,975	4	موافق
يوجد ترابط إلكتروني بين قسم المحاسبة وبقية الأقسام (المخازن، المشتريات).	3,88	1,017	1	موافق
يتم الاعتماد بشكل كبير على الأرشفة الإلكترونية للوثائق والمستندات المالية.	3,48	1,012	6	موافق
تلقيت دورات تدريبية متخصصة حول كيفية استخدام الأنظمة الرقمية الجديدة.	3,40	1,081	7	محايد
المحور الأول	3,7214	0,75173	-	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول نتائج المحور الأول المتعلق باستخدام الأنظمة الرقمية داخل المؤسسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.7214) وباتجاه "موافق"، مما يدل على أن أفراد

العينة يتفقون على توفر مستوى جيد من استخدام الأنظمة الرقمية والاعتماد عليها في أداء المهام المحاسبية والمالية داخل المؤسسة.

بالرجوع إلى العبارات، نلاحظ أن عبارة " أعمل على أنظمة محاسبية ومالية حديثة تتناسب مع طبيعة المهام الموكلة إلي" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.88)، كما سجلت نفس القيمة (3.88) لكل من عبارة "تتوفر في المؤسسة شبكة معلوماتية تضمن سرعة نقل البيانات" و "يوجد ترابط إلكتروني بين قسم المحاسبة وبقية الأقسام"، وهو ما يعكس توفر أنظمة حديثة وبنية معلوماتية مترابطة تسهم في تحسين سير العمل وتبادل المعلومات بين مختلف الأقسام.

كما جاءت عبارة "توجد صلاحيات امنة لكل مستخدم للدخول إلى النظام المالي" بمتوسط حسابي (3.85)، مما يدل على اهتمام المؤسسة بجانب أمن المعلومات وحماية النظام المالي.

أما عبارة "توفر المؤسسة دعما فنيا (تقنيا) سريعا عند تعطل الأنظمة المالية" فقد سجلت متوسطا حسابيا (3.70)، وهو يشير إلى توفر دعم تقني يساعد استمرارية العمل.

في حين جاءت عبارة "يتم الاعتماد بشكل كبير على الأرشفة الإلكترونية للوثائق والمستندات المالية" بمتوسط حسابي (3.48)، مما يدل على أن مستوى الاعتماد على الأرشفة الإلكترونية ما يزال متوسطا. أما أقل العبارات فهي "تلقيت دورات تدريبية متخصصة حول كيفية استخدام الأنظمة الرقمية الجديدة" بمتوسط حسابي (3.40) وباتجاه "محايد"، وهو ما يعكس ضعفا نسبيا في مجال التكوين والتدريب على استخدام الأنظمة الرقمية.

وبصفة عامة، تشير نتائج المحور إلى أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير جيد على الأنظمة الرقمية في تسيير أعمالها المحاسبية والمالية، مع بقاء الحاجة إلى تعزيز جانب التدريب

والتكوين وتوسيع استخدام الأرشفة الإلكترونية لتحسين الأداء الرقمي بشكل أكبر.

ثانيا: تحليل عبارات المحور الثاني (أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية)

يوضح الجدول تحليل عبارات المحور الثاني أثر الحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية:

جدول رقم (2-14): جدول تحليل عبارات المحور الثاني أثر الحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية

عبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
أدى استخدام الأنظمة الرقمية إلى تخفيض تكلفة إنجاز الأعمال المالية.	3,63	1,102	7	موافق
ساعد التحول الرقمي على إنجاز المعاملات المالية بشكل أسرع.	3,78	1,165	5	موافق
تحسّنت دقة البيانات والتقارير المالية بعد اعتماد الأنظمة الرقمية.	3,83	0,984	1	موافق
ساعدت الأدوات الرقمية الإدارة على اتخاذ قرارات مالية أفضل.	3,80	1,114	2	موافق
ساهم التحول الرقمي في تحسين توزيع الموارد المالية بين الأنشطة المختلفة.	3,75	0,981	6	موافق
ساعدت الأنظمة الرقمية في تقليل الأخطاء أو المخاطر المالية.	3,80	0,911	2	موافق

زادت كفاءة العمليات المالية بعد تطبيق التحول الرقمي.	3,80	0,992	2	موافق
المحور الثاني	3,6944	0,82220	–	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول نتائج المحور الثاني المتعلق بأثر التحول الرقمي على الأداء المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.6944) وباتجاه "موافق"، مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن التحول الرقمي له أثر إيجابي في تحسين الأداء المالي داخل المؤسسة.

وبالرجوع إلى العبارات، نلاحظ أن عبارة "تحسنت دقة البيانات والتقارير المالية بعد اعتماد الأنظمة الرقمية" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.83)، مما يعكس الدور الكبير للتحول الرقمي في رفع دقة المعلومات المالية.

كما جاءت ثلاث عبارات في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.80)، وهي "ساعدت الأدوات الرقمية الإدارة على اتخاذ قرارات مالية أفضل"، و "ساعدت الأنظمة الرقمية في تقليل الأخطاء أو المخاطر المالية"، و "زادت كفاءة العمليات المالية بعد تطبيق التحول الرقمي"، وهو يدل على مساهمة واضحة للتقنيات الرقمية في تحسين جودة القرار وتقليل الأخطاء ورفع كفاءة الأداء.

وجاءت عبارة " ساعد التحول الرقمي على إنجاز المعاملات المالية بشكل أسرع" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.78)، مما يشير إلى تحسن في سرعة إنجاز العمليات المالية.

كما سجلت عبارة " ساهم التحول الرقمي في تحسين توزيع الموارد المالية بين الأنشطة المختلفة" متوسطا حسابيا (3.75)، وهو ما يعكس دورا متوسطا للتحول الرقمي في تحسين وتوزيع الموارد.

أما عبارة "أدى استخدام الأنظمة الرقمية إلى تخفيض تكلفة إنجاز الأعمال المالية" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.63)، مما يدل على أن أثر التحول الرقمي في خفض التكاليف ما يزال أقل مقارنة ببقية الجوانب، رغم بقائه ضمن اتجاه "موافق".

وبصفة عامة، توضح نتائج هذا المحور أن التحول الرقمي يساهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء المالي من خلال رفع دقة البيانات، تسريع المعاملات، تقليل الأخطاء، وتحسين الكفاءة، مع بقاء أثره في تقليل التكاليف وتحسين توزيع الموارد أقل نسبيا مقارنة ببقية الجوانب.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد انتهاء من الدراسة الوصفية لآراء أفراد العينة وتحليل محاور الاستبيان، نأتي في هذا المطلب إلى مرحلة اختبار فرضيات الدراسة للحكم على مدى صحتها وتوافقها مع الواقع التطبيقي للمؤسسات محل الدراسة. ونظرا لطبيعة البيانات المجمعة، عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي، تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية اللامعلمية الملائمة لطبيعة كل فرضية كالتالي:

معامل الارتباط سبيرمان: وسيتم الاعتماد عليه لاختبار **الفرضية الأولى**، وذلك لقياس مدى قوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية.

اختبار كروسكال واليس: وهو اختبار لامعلمي، سيتم الاعتماد عليه لاختبار **الفرضيتين الثانية والثالثة**، بهدف الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

وبناء على هذا نعرض فيما يلي جداول الاختبارات والقرارات المنهجية المتعلقة بكل فرضية تباعا:

أولا: اختبار الفرضية الأولى

- الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة 0,05 أي أن معامل الارتباط الإحصائي يساوي صفرا.
- الفرضية البديلة: توجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة 0,05 أي أن معامل الارتباط الاحصائي أكبر من الصفر.

نعرض فيما يلي جدول الاختبار المتعلقة بالفرضية:

جدول رقم (2-15): يوضح اختبار العلاقة بين المحور الأول والثاني باستخدام معامل الارتباط سبيرمان

المتغيرات	مؤشرات الإحصائية	المحور الاول: واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية	المحور الثاني: أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية
المحور الاول: واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية	معامل الارتباط مستوى الدلالة	1 -	0,773 0,000
المحور الثاني: أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية	معامل الارتباط مستوى الدلالة	0,773 0,000	1 -

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال القراءة الإحصائية لنتائج جدول مصفوفة ارتباط سبيرمان، يتضح ما يلي:

بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين المحور الأول (التحول الرقمي) والمحور الثاني (كفاءة إدارة الموارد المالية) 0,773، وهي قيمة موجبة تشير إلى وجود علاقة ارتباطية طردية قوية جدا بين المتغيرين. وهذا يعني أنه كلما زاد الاهتمام بالتحول الرقمي وتطوير الجاهزية التقنية، صاحبه ارتفاع ملموس وإيجابي في كفاءة إدارة الموارد المالية للمؤسسة.

وبلغت القيمة الإحصائية المحسوبة 0,00، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة 0,05، هذا يثبت أن العلاقة الارتباطية المحققة ذات دلالة إحصائية.

- القرار الإحصائي وقبول الفرضية:

بناء على القاعدة الإحصائية التي تقضي برفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمد، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة مما يثبت أن:

" التحول الرقمي يساهم بشكل إيجابي في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية داخل المؤسسات محل الدراسة."

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية والثالثة

الفرضية الثانية:

- الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية في المؤسسة بين فئات أفراد العينة وفقا لسماتهم الديموغرافية والوظيفية عند مستوى دلالة (0,05).

- الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية في المؤسسة بين فئات أفراد العينة وفقا لسماتهم الديموغرافية والوظيفية عند مستوى دلالة (0,05).

الفرضية الثالثة:

- الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة كفاءة إدارة الموارد المالية بين الموظفين المستجوبين وفقا لسماتهم الديموغرافية والوظيفية نفسها عند مستوى دلالة (0,05).
- الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة كفاءة إدارة الموارد المالية بين الموظفين المستجوبين وفقا لسماتهم الديموغرافية والوظيفية نفسها عند مستوى دلالة (0,05).

دراسة الفروق في استجابات أفراد العينة وفقا للمتغيرات الديموغرافية:

تهدف هذه الخطوة إلى تحديد ما إذا كانت الاختلافات في الخصائص الشخصية والمهنية لأفراد العينة (العمر، التخصص، الصفة المهنية، سنوات الخبرة) تؤدي إلى تباين جوهري في نظرتهم وتقييمهم لمتغيرات الدراسة الحالية. تم الاعتماد على الاختبار اللامعلمي "كروسكال–واليس (Kruskal–Wallis)" لمعرفة دلالة الفروق بين الفئات، وجاءت النتائج الإحصائية الإجمالية كما توضحها الجداول الاتية:

- دراسة الفروق في استجابات أفراد العينة لمتغير العمر:

بهدف معرفة مدى تأثير الفئة العمرية للموظفين على آرائهم تجاه متغيرات الدراسة (التحول الرقمي، وكفاءة إدارة الموارد المالية)، تم تطبيق اختبار " كروسكال– واليس" وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (2-16): نتائج اختبار كروسكال-واليس لمتغير العمر

المتغير	المتغير التابع	دلالة الاحصائية	درجات الحرية
العمر	المحور الأول: واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية	0,689	2
	المحور الثاني: أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية	0,773	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال المخرجات الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه والمستندة إلى اختبار "كروسكال- واليس"، يمكننا قراءة وتحليل النتائج وفقا للمحورين كالتالي:

بالنسبة للمحور الأول (البنية التحتية والجاهزية التقنية): بلغت قيمة إحصائي كاي تربيع حوالي 0,744 عند درجة حرية 2، وبمستوى دلالة إحصائية المقابل لها سجل قيمة قدرها 0,689. وبمقارنة هذا المستوى المحقق مع القيمة الحرجة 0,05، نجد أن قيمة الاختبار أكبر من 0,05، وهو ما يقودنا إلى قرار منهجي يقضي بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد العينة حول واقع الجاهزية التقنية والبنية الرقمية لمتغير العمر.

بالنسبة للمحور الثاني (كفاءة إدارة الموارد المالية): يوضح الجدول أن قيمة إحصائي الاختبار بلغت 0,515 عند درجة حرية 2، وبمستوى دلالة إحصائية وصل إلى 0,773. وبما أن هذه القيمة (0,773) هي الأخرى أكبر بكثير من مستوى الدلالة المعياري 0,05، فإن القرار الإحصائي الحاسم يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب إجابات أفراد العينة حول اليات كفاءة إدارة الموارد المالية لمتغير العمر.

وتم اتفاق أفراد العينة في آرائهم عبر المحورين إلى أن الجميع يعملون داخل بيئة عمل واحدة ويستخدمون نفس البرمجيات والأجهزة التقنية المتاحة في المؤسسة، مما جعل تقييمهم

للجاهزية الرقمية متطابقا ولا يختلف بين موظف شاب وموظف كبير في السن، كما أن نظرتهم لمدى كفاءة إدارة الموارد المالية جاءت موحدة بناء على المعاملات والعمليات اليومية المشتركة التي يشهدها الجميع داخل المصلحة.

- دراسة الفروق في استجابات أفراد العينة لمتغير التخصص:

بهدف معرفة تأثير تخصص الموظفين على آرائهم تجاه متغيرات الدراسة (التحول الرقمي، كفاءة إدارة الموارد المالية)، تم تطبيق اختبار "كروسكال- واليس" وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (2-17): نتائج اختبار كروسكال-واليس لمتغير التخصص

المتغير	المتغير التابع	دلالة الإحصائية	درجات الحرية
التخصص	المحور الأول: واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية	0,005	4
	المحور الثاني: أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية	0,005	4

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال المخرجات الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه، نسجل أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المحققة في المحور الأول بلغت (0,005) وفي المحور الثاني سجلت أيضا (0,005)، وبما أن هاتين القيمتين أقل بكثير من مستوى الدلالة المعياري 0,05، فإن القرار يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول واقع الجاهزية الرقمية وكفاءة إدارة الموارد المالية لمتغير التخصص، ويوضح هذا التباين في الآراء إلى أن الخلفية العلمية والتكوين الجامعي لكل موظف يؤثران بشكل مباشر على طريقة فهمه واستيعابه للتقنيات الحديثة، فالموظفون ذو التخصصات المالية والمحاسبية يمتلكون قدرة أكبر على تقييم مدى كفاءة إدارة الموارد المالية ومعرفة درجة دقة البرمجيات المستعملة في معالجة البيانات مقارنة

بزملائهم من التخصصات الأخرى، مما يجعل تقييم الجاهزية الرقمية وعلاقتها بكفاءة إدارة الموارد المالية مرتبطا بدرجة أولى بنوع التخصص والوظيفة التي يشغلها الموظف داخل المصلحة.

- دراسة الفروق في استجابات أفراد العينة لمتغير سنوات الخبرة:

بهدف معرفة مدى تأثير سنوات خبرة الموظفين على آرائهم تجاه متغيرات الدراسة (التحول الرقمي، كفاءة إدارة الموارد المالية)، تم تطبيق اختبار "كروسكال–واليس" وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (2–18): نتائج اختبار كروسكال–واليس لمتغير سنوات الخبرة

المتغير	المتغير التابع	دلالة الإحصائية	درجات الحرية
سنوات الخبرة	المحور الأول: واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية	0,764	3
	المحور الثاني: أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية	0,948	3

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال المخرجات الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه، يتضح أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المحققة في المحور الأول بلغت (0,764) وفي المحور الثاني بلغت (0,948)، وبما أن هاتين القيمتين أكبر من مستوى الدلالة المعياري 0,05، فإن القرار يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول واقع الجاهزية الرقمية وكفاءة إدارة الموارد المالية لمتغير سنوات الخبرة، و هذا الاتفاق والانسجام في الآراء إلى أن جميع الموظفين داخل المصلحة، بغض النظر على أقدميتهم أو سنوات خدمتهم في المؤسسة،

يتعاملون مع نفس المنظومة التكنولوجية المتاحة ويشهدون نفس المعاملات المالية اليومية، مما جعل الموظفين الجدد ذوي الخبرة القصيرة يتفقون تماما مع زملائهم القدامى ذوي الخبرة الطويلة في تقييم مدى توفر البنية التحتية الرقمية، وفي إدراك مستوى كفاءة إدارة الموارد المالية المتبع داخل المؤسسة.

- دراسة الفروق في استجابات أفراد العينة لمتغير الصفة المهنية:

بهدف معرفة مدى تأثير الصفة المهنية للموظفين على آرائهم تجاه متغيرات الدراسة (التحول الرقمي، وكفاءة إدارة الموارد المالية)، تم تطبيق اختبار "كروسكال–واليس" وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (2–19): نتائج اختبار كروسكال–واليس لمتغير الصفة المهنية

المتغير	المتغير التابع	دلالة الإحصائية	درجات الحرية
الصفة المهنية	المحور الأول: واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية	0,262	4
	المحور الثاني: أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية	0,769	4

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال المخرجات الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه، يتضح أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المحققة في المحور الأول بلغت (0,262) وفي المحور الثاني بلغت (0,769)، وحيث أن هاتين القيمتين أكبر من مستوى الدلالة المعياري 0,05، فإن القرار يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول واقع الجاهزية الرقمية وكفاءة إدارة الموارد المالية لمتغير صفة المهنية، ويوضح هذا التوافق في الآراء إلى اختلاف

المناصب والمستويات الوظيفية داخل المصالح المعنية لم يمنع الموظفين من امتلاك رؤية موحدة ومشتركة، فالجميع يتأثر بنفس مستوى الجاهزية الرقمية المتوفرة في المؤسسة، كما أن الجميع يلمسون نتائج كفاءة إدارة الموارد المالية من خلال التطبيقات والمعاملات الميدانية اليومية المفروضة على كفاءة الرتب الإدارية والمهنية دون التمييز.

وبناء على النتائج المتحصل عليها من اختبار كروسكال–واليس، وبعد مقارنة مستويات الدلالة الإحصائية المحققة بمستوى الدلالة المعتمد (0,05)، تم التوصل إلى القرارات الإحصائية التالية:

- متغير العمر

- بالنسبة للمحور الأول (واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية):

وعليه، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية في المؤسسة بين فئات أفراد العينة وفقا لمتغير العمر عند مستوى دلالة (0,05)، ورفض الفرضية البديلة.

- بالنسبة للمحور الثاني (كفاءة إدارة الموارد المالية):

وعليه، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة وفقا لمتغير العمر عند مستوى دلالة (0,05)، ورفض الفرضية البديلة.

- متغير التخصص

- بالنسبة للمحور الأول (واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية):

وعليه، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية في المؤسسة بين فئات أفراد العينة وفقا لمتغير التخصص عند مستوى دلالة (0,05)، وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود هذه الفروق.

- بالنسبة للمحور الثاني (كفاءة إدارة الموارد المالية):

وعليه، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة وفقا لمتغير التخصص عند مستوى دلالة (0,05)، وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود هذه الفروق.

- متغير سنوات الخبرة

- بالنسبة للمحور الأول (واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية):

وعليه، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية في المؤسسة بين فئات أفراد العينة وفقا لمتغير سنوات الخبرة عند مستوى دلالة (0,05)، ورفض الفرضية البديلة.

- بالنسبة للمحور الثاني (كفاءة إدارة الموارد المالية):

وعليه، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة وفقا لمتغير سنوات الخبرة عند مستوى دلالة (0,05)، ورفض الفرضية البديلة.

- متغير الصفة المهنية

- بالنسبة للمحور الأول (واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية):

وعليه، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية في المؤسسة بين فئات أفراد العينة وفقا لمتغير الصفة المهنية عند مستوى دلالة (0,05)، ورفض الفرضية البديلة.

- بالنسبة للمحور الثاني (كفاءة إدارة الموارد المالية):

وعليه، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة وفقا لمتغير الصفة المهنية عند مستوى دلالة (0,05)، ورفض الفرضية البديلة.

خلاصة

تم تخصيص هذا الفصل لإجراء الدراسة التطبيقية بهدف التحقق من التساؤلات والفرضيات المطروحة في هذه الدراسة حول واقع التحول الرقمي وأثره في كفاءة إدارة الموارد المالية بالمؤسسات محل الدراسة، وقد استهل هذا الجانب بتحليل وصفي للبيانات التي جمعت من أفراد العينة، وذلك للوقوف على خصائصهم الديموغرافية وتصوراتهم الأولية تجاه محاور الاستبيان الرئيسية. استنادا إلى طبيعة البيانات الميدانية المحصل عليها ونتائج اختبارات، طبقت مجموعة من الاختبارات اللامعلمية باستخدام برنامج SPSS بهدف التحقق من صحة الفرضيات البحثية. وقد أسفرت هذه الأدوات الإحصائية عن النتائج الرئيسية اختبار معامل ارتباط سبيرمان عن وجود علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين محاور التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية. يشير هذا إلى أن تعزيز الجاهزية الرقمية والاستثمار في الأنظمة الالية قد يسهم بشكل مباشر في تحسين كفاءة العمليات والأنشطة المالية، وبينت نتائج اختبار كروسكال–واليس، والذي استهدف دراسة الفروق، عدم وجود تباينات ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة والتي تعزى إلى سماتهم الشخصية والمهنية (كالعمر، سنوات الخبرة، والصفة المهنية). يعكس هذا توافقا ملحوظا في وجهات النظر، والذي قد ينجم عن بيئة العمل التكنولوجية والتطبيقية الموحدة داخل المؤسسة. حيث كان متغير التخصص العلمي هو الوحيد الذي أحدث فروقا ذات دلالة إحصائية في تقييم أفراد العينة لمستوى الجاهزية الرقمية وكفاءة تسيير الموارد المالية والمحاسبية.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، تم الاعتماد في الجانب النظري على بناء إطار مفاهيمي متكامل تناول مختلف الجوانب المتعلقة بالتحول الرقمي وأبعاده الأساسية، مع تسليط الضوء على مفهوم كفاءة إدارة الموارد المالية والعوامل المؤثرة فيها، وذلك بالاستناد إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة. وقد شكل هذا الإطار النظري أساسا عمليا لفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتوجيه الجانب التطبيقي منها.

أما في الجانب الميداني، فقد تم جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج SPSS، من خلال توظيف مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة. وقد أتاح الربط بين الجانبين النظري والتطبيقي التوصل إلى نتائج عملية ساهمت في تفسير طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية، كما مكنت من استخلاص مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تدعم جهود المؤسسات في تعزيز كفاءة إدارة مواردها المالية من خلال تبني ممارسات التحول الرقمي.

نتائج اختبار الفرضيات

بعد إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج SPSS، تم التوصل إلى النتائج الاتية بخصوص فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:**

التي تنص على أنه: " توجد علاقة ارتباطية ايجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية في المؤسسات محل الدراسة."

أظهرت نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0,773 عند مستوى دلالة 0,000، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة.

وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد المالية، أي أن تحسن البنية التحتية والجاهزية الرقمية يساهم في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية داخل المؤسسات محل الدراسة.

- **الفرضية الثانية:**

تنص على أنه:" توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية بين أفراد العينة لسماتهم الديموغرافية والوظيفية (العمر، التخصص، الخبرة المهنية، والصفة المهنية)."

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية بين أفراد العينة لمتغير العمر.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية بين أفراد العينة لمتغير التخصص.

3-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية بين أفراد العينة لمتغير سنوات الخبرة.

4-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم مستوى البنية التحتية والجاهزية الرقمية بين أفراد العينة لمتغير الصفة المهنية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام كروسكال-واليس، وأظهرت النتائج التالية:

1- بلغ مستوى الدلالة 0,689، وهي قيمة أكبر من0,05، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير العمر، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية.

2- بلغ مستوى الدلالة 0,005، وهي قيمة أقل من 0,05، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير التخصص، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

3- بلغ مستوى الدلالة 0,764، وهي قيمة أكبر من 0,05، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير سنوات الخبرة، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية.

4- بلغ مستوى الدلالة 0,262، وهي قيمة أكبر من0,05، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الصفة المهنية، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية.

الفرضية الثالثة:

تنص على أنه:" توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة لسماتهم الديموغرافية والوظيفية نفسها."

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة لمتغير العمر.

2-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة لمتغير التخصص.

3-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة لمتغير سنوات الخبرة.

4-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم كفاءة إدارة الموارد المالية بين أفراد العينة لمتغير الصفة المهنية.

وقد أظهرت نتائج اختبار كروسكال-واليس ما يلي:

1- بلغ مستوى الدلالة 0,773، وهي أكبر من 0,05، وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير العمر، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية.

2- بلغ مستوى الدلالة 0,005، وهي أقل من 0,05، وعليه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير التخصص، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

3- بلغ مستوى الدلالة 0,948، وهي أكبر من0,05، وعليه لا توجد فرق ذات دلالة إحصائية لمتغير سنوات الخبرة، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية.

4- بلغ مستوى الدلالة 0,769، وهي أكبر من0,05، وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الصفة المهنية، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية.

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا للنتائج التالية:

- يعد التحول الرقمي إحدى الأساليب الاستراتيجية المعاصرة التي تتبناها المؤسسات بهدف الارتقاء بكفاءة إدارة مواردها المالية.

- يساهم تبني الأنظمة في تسريع إنجاز العمليات المالية وزيادة مستوى الدقة فيها، مما يحد من احتمالية الوقوع في الأخطاء.
- تتيح التقنيات الرقمية تحسين جودة البيانات المالية، الأمر الذي يسهل اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- يعد توفير البنية التحتية الرقمية الملائمة والدعم التقني المستمر شرطا أساسيا لتحقيق نجاح التحول الرقمي.
- يؤدي التحول الرقمي إلى تعزيز اليات الرقابة المالية، وبالتالي ترشيد استغلال الموارد المالية داخل المؤسسة.

- كشفت النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية أن مستوى توظيف المؤسسة لتقنيات التحول الرقمي في إدارة مواردها المالية كان متوسطا.
- تبين من خلال تحليل بيانات الاستبيان أن توظيف الأنظمة الرقمية أسهم في تسهيل إنجاز العمليات المالية، فضلا عن الحد من الوقت والجهد اللازمين لإجرائها.
- أبرزت الدراسة أن التحول الرقمي ساعد في تحسين دقة البيانات المالية بالإضافة إلى تنظيم المعلومات المرتبطة بالموارد المالية.
- أفادت النتائج بأن الأنظمة الرقمية أسهمت في تحسين الرقابة والمتابعة الدورية للعمليات المالية داخل المؤسسة.
- كشفت الدراسة عن وجود ارتباط إيجابي بين تطبيق التحول الرقمي وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية.
- أشارت استجابات أفراد العينة إلى أن التحول الرقمي أسهم في تسريع وتيرة الحصول على المعلومات المالية لدعم عملية اتخاذ القرارات.
- بالإضافة إلى ذلك، أوضحت النتائج أن مدى نجاح التحول الرقمي ضمن المؤسسة يتوقف على توفر البنية التحتية التقنية الملائمة والتأهيل المستمر للموظفين.

الاقتراحات

استنادا إلى نتائج الدراسة وتحليل، تم التوصل إلى مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تحسين واقع التحول الرقمي وتعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية بالمؤسسات محل الدراسة.

- يعد تخصيص استثمارات مستمرة لتطوير البنية التحتية الرقمية داخل المؤسسة أمرا بالغ الأهمية لضمان كفاءة العمليات.
- ينصح بتنظيم برامج تدريبية دورية للموظفين، وذلك بهدف الارتقاء بمهارتهم في استخدام الأنظمة الرقمية المستحدثة بفاعلية.
- تعزيز أمن المعلومات المالية وحماية البيانات من المخاطر الإلكترونية.
- يوصى بتشجيع وتعميم استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة ضمن العمليات المالية والإدارية المختلفة، لما لها من أثر في تحسين الكفاءة والإنتاجية.
- يعد توفير دعم فني متواصل أمرا أساسيا لضمان فعالية الأنظمة الرقمية وكفاءتها التشغيلية، بما يحقق استمرارية سير العمل دون انقطاع.
- ينبغي تحديث البرمجيات والأنظمة المالية بشكل دوري ومنتظم، لضمان مواكبتها المستمرة للتطورات التكنولوجية الحديثة وتلبية الاحتياجات المتغيرة.

آفاق الدراسة

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، ومن خلال تحليل واقع التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية وأثره على كفاءة إدارة الموارد المالية، تبرز مجموعة من الافاق البحثية التي يمكن أن تشكل منطلقا لدراسات مستقبلية أكثر عمقا واتساعا. وترتبط هذه الافاق بالجوانب التي لم تتناولها الدراسة الحالية بصورة كافية، أو التي تستدعي مزيدا من البحث والتحليل في ظل

التطورات الرقمية المتسارعة. وعليه نقترح مجموعة من المواضيع البحثية التي يمكن أن تسهم في إثراء هذا المجال:

- دراسة تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية.
- تحليل دور التحول الرقمي في تحسين الرقابة المالية داخل المؤسسات.
- تنفيذ دراسات مقارنة تحليلية بين المؤسسات التي تبنت الأنظمة الرقمية وتلك التي تزال تعمل بالأنظمة التقليدية.
- دراسة مدى تأثير ممارسات الأمن السيبراني على فعالية الإدارة الرقمية للموارد المالية.
- أثر الأمن السيبراني على نجاح التحول الرقمي في إدارة مالية

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1-دریر کامل الشبیب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار الميسر، طبعة الثانية، 2009.

2-سالم صلاح الحسناوي، **اساسيات الإدارة المالية**، دار المدينة الفاضلة، 2014.

3-عبد العزيز السيد المصطفى، **التحول الرقمي في مؤسسات الأعمال**، كلية التجارة جامعة القاهرة، 2022.

4-عبد القادر احمد عبد الله، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، **الإدارة المالية**، مطابع السورات، الطبعة الخامسة، 2017.

5-فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، جامعة المؤتة الأردن، 2016.

2-الرسائل والأطروحات الجامعية:

1-عبد المالك مسعي محمد، **المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، 2023/ 2024.

3-المقالات:

1-بن أحمد فاطمة الزهراء، بن أحمد نادية، **التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 1، 2025، الصفحة 503.

2-حسناء مشري، زينب تمرابط، ريان بن عباس، **دور نظام تخطيط الموارد ERP في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، الافاق للدراسات الاقتصادية**، العدد 07، المجلد 01، السنة 2022، الصفحة 69.

3-زينب جابر، نصيف الجبوري، روسل فاضل، **أنظمة المحاسبية الرقمية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية**، مجلة ريادة الاعمال في مجال التمويل والاعمال، المجلد6، العدد129، الصفحة129.

4-سعيد عبد القادر زابينه، مسري سليمان الجمل، **أثر التحول الرقمي على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي الفلسطيني من وجهة نظر المدققين القانونيين**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد14، العدد01 ،2024، الصفحات 56-57.

5-شابو رانيا، زرفاوي عبد الكريم، **دور التحول الرقمي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية-دراسة حالة مصرف الراجحي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2024.

6-شرقي أسماء، صفيح صادق، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي الواقع والتحديات**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد06، العدد02، 2023، الصفحة 143.

7-صافية بو مصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد08، العدد02، الصفحة 226.

8-صدوقي غريبي، سي الطيب الهشمي رضا، علي العيسي، **واقع و أهمية التحول الرقمي والاتمة**، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية و الادارية، المجلد03، العدد02، 2021، الصفحة 101.

9-عبد الرحمان عبد الله الدين حبه، **دور أدوات التحول الرقمي في تطوير النظم المحاسبية**، جامعة ام درمان السودان، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد11، العدد01، 2021، الصفحة 15.

10- عبد المالك عبد السلام سعيد، عبد الرحمن عبد السلام هذلول، **أثر التحول الرقمي على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية الليبية دراسة استطلاعية لموظفي الإدارات في بلديات**، مجلة دراسات محاسبية، العدد 09، 2025، الصفحات 35-36.

11- علي عباس شنن، **أثر التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة**، المجلة العلمية لدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 04، العدد 01، الجزء الثاني، 2023.

12- غربي نوال، محرز نور الدين، **أثر قرار الاستثمار على تعظيم ثروة المساهمين- دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في مؤشر NASDA100** ، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد05، العدد01،2022، الصفحة627.

13- غياد كريمة، زرزار العياشي، **أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على تحسين أداء المؤسسة دراسة حالة مركب تكرير البترول المكثف سكيكدة**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، مجلد 10، العدد 02، 2025.

14- فادي شوشان، **التحول الرقمي وأثره في تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 51 / العدد: 15، 2025، الصفحة492.

15- قرين ربيع، **تقنيات التحول الرقمي واستراتيجياته**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد02، العدد02، 2023، ص 64.

16- مصطفى نجم البشاري، درية احمد حسب الله احمد، **أثر كفاءة الإدارة المالية في زيادة الميزة التنافسية**، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين، مجلد10، العدد40-2، 2018.

17- م. عمار فوزي عبد الحميد القيسي، **أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية العراقية**، مجلت كلية المعارف الجامعة، المجلد 36، العدد 04، 2025.

18- مفيدة ضو الهواري، عائشة عبد الله مرزوق، **فاعلية التحول الرقمي على مجال المحاسبة وتأثيره على أداء المحاسب والإداري**، مجلة صرمان للعلوم والتقنية، ليبيا، المجلد05، العدد02، 2023، الصفحة 42.

19- موهون صفية، **كفاءة الإدارة المالية في تحقيق النمو للمؤسسة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، الصفحات 101-113.

20- وليد بيبي، زينب تمرابط، يزيد تقرارت، **الحوسبة السحابية ودورها في خدمة المال والاعمال: تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد6، العدد3، السنة 2022، الصفحة 372.

4-المواقع الإلكترونية:

1- إيهاب مقابلة واخرون، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، المرجع الالكتروني للمعلوماتية، تاريخ النشر 17-01-2018، تاريخ الاطلاع 03 -03-2026،almerja.com.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Silvia Avira,Rofi'ah,Endang Setyaningsih,Suryandari Sedyo Utami,**Digital Transformation in Financial Management: Harnessing Technology for Business Success,** Universitas Gunadarma, Indonesia: International Journal of Science Review،Volume 5, No. 2023,p342.
2- Yan liu, Qiuju He, **Digital transformation, external financing and enterprise resource allocation efficiency**, MDE managerial and decision economics, volume 45, issue 04, 2024
3- Zakarya Kalfallah, Mohamed Abdelmadjed bourkaib, mohammed sid, **digital transformation systems: insights from leading international experience**, Economic Studies, volume 25, issue 02, 2025.

الملاحق

الملحق رقم (01): نموذج الاستبيان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

استبيان

في سياق إعداد مذكرة ماستر بعنوان أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية، نقدم لكم هذا الاستبيان الذي يسعى إلى جمع آراء موظفي قسم المالية والمحاسبة والمهنيين المختصين بشأن مدى تطبيق التحول الرقمي وتأثيره على كفاءة إدارة الموارد المالية داخل المؤسسة.

نود التأكيد على أن البيانات التي ستقدمونها ستُستخدم لأغراض بحثية فقط وستظل محمية بسرية تامة، لذا نرجو منكم الإجابة بشكل موضوعي ودقيق.

من إعداد الطالبتين:

حفصة رباح

خولة بن محمود

البيانات الشخصية

1 العمر

- ☐ اقل من 25 سنة
- ☐ من 25 الى 34 سنة
- ☐ من 35 الى 44 سنة

☐ من 45 سنة فأكثر

2 التخصص:

☐ محاسبة

☐ مالية

☐ إدارة اعمال

☐ اقتصاد

☐ أخرى

3 سنوات الخبرة

☐ اقل من 5 سنوات

☐ من 5 الى 10 سنوات

☐ من 11 الى 15 سنوات

☐ من 15 سنة فأكثر

4 الصفة المهنية

☐ موظف مالي

☐ موظف محاسبة

☐ موظف اداري

☐ مهني حر

☐ أخرى

تعليمات الإجابة

يرجى وضع علامة أمام الإجابة التي تعبر عن رأيك، وفقًا لمقياس التقدير التالي:

المحور الاول: واقع البنية التحتية والجاهزية الرقمية

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة
1. أعمل على أنظمة محاسبية ومالية حديثة تتناسب مع طبيعة المهام الموكلة إلي.					
2. تتوفر في المؤسسة شبكة معلوماتية تضمن سرعة نقل البيانات.					
3. توفر المؤسسة دعماً فنياً (تقنياً) سريعاً عند تعطل الأنظمة المالية.					
4. توجد صلاحيات آمنة لكل مستخدم للدخول إلى النظام المالي.					
5. يوجد ترابط إلكتروني بين قسم المحاسبة وبقية الأقسام (المخازن، المشتريات).					
6. يتم الاعتماد بشكل كبير على الأرشفة الإلكترونية للوثائق والمستندات المالية.					
7. تلقيت دورات تدريبية متخصصة حول كيفية استخدام الأنظمة الرقمية الجديدة.					

المحور الثاني: أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الموارد المالية

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة

1. أدى استخدام الأنظمة الرقمية إلى تخفيض تكلفة إنجاز الأعمال المالية.					
2. ساعد التحول الرقمي على إنجاز المعاملات المالية بشكل أسرع.					
3. تحسّنت دقة البيانات والتقارير المالية بعد اعتماد الأنظمة الرقمية.					
4. ساعدت الأدوات الرقمية الإدارة على اتخاذ قرارات مالية أفضل.					
5. ساهم التحول الرقمي في تحسين توزيع الموارد المالية بين الأنشطة المختلفة.					
6. ساعدت الأنظمة الرقمية في تقليل الأخطاء أو المخاطر المالية.					
7. زادت كفاءة العمليات المالية بعد تطبيق التحول الرقمي.					

الملحق رقم (02): الأساتذة المحكمين

اسم الأستاذ(ة) المحكم(ة)	الجامعة
د. بولصنام محمد	جامعة المدية
د. يرقي كريم	جامعة المدية
د. زرواطي محمد	جامعة المدية

الملحق رقم (03):

أولا: اختبار الثبات

1-اختبار الثبات للمحور الاول

Reliability

[DataSet1] C:\Users\IT Doctor\Documents\Untitled1.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,864	7

2-اختبار الثبات للمحور الثاني

[DataSet1] C:\Users\IT Doctor\Documents\Untitled1.sav

Scale: ALL VARIABLES

Reliability

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,960	7

3-اختبار ثبات الاستبيان

Reliability

[DataSet1] C:\Users\IT Doctor\Documents\Untitled1.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,950	14

ثانيا: اختبار الاتساق الداخلي

1-الاتساق الداخلي لعبارات المحور الاول

Nonparametric Correlations

[DataSet1] C:\Users\IT Doctor\Documents\Untitled1.sav

relations

			س 1	س 2	س 3	س 4	س 5	س 6	س 7	محور 1
Spearman's rho	س1	Correlation Coefficient	1,000	,745**	,546**	,416**	,558**	,642**	,380**	,845**
		Sig. (1-tailed)	.	,000	,000	,004	,000	,000	,008	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 2	Correlation Coefficient	,745**	1,000	,584**	,507**	,427**	,535**	,244	,770**
		Sig. (1-tailed)	,000	.	,000	,000	,003	,000	,064	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 3	Correlation Coefficient	,546**	,584**	1,000	,415**	,334*	,216	,026	,546**
		Sig. (1-tailed)	,000	,000	.	,004	,018	,090	,436	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 4	Correlation Coefficient	,416**	,507**	,415**	1,000	,423**	,157	,007	,449**
		Sig. (1-tailed)	,004	,000	,004	.	,003	,166	,483	,002
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 5	Correlation Coefficient	,558**	,427**	,334*	,423**	1,000	,612**	,388**	,736**
		Sig. (1-tailed)	,000	,003	,018	,003	.	,000	,007	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 6	Correlation Coefficient	,642**	,535**	,216	,157	,612**	1,000	,452**	,795**
		Sig. (1-tailed)	,000	,000	,090	,166	,000	.	,002	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 7	Correlation Coefficient	,380**	,244	,026	,007	,388**	,452**	1,000	,597**
		Sig. (1-tailed)	,008	,064	,436	,483	,007	,002	.	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	محور 1	Correlation Coefficient	,845**	,770**	,546**	,449**	,736**	,795**	,597**	1,000
		Sig. (1-tailed)	,000	,000	,000	,002	,000	,000	,000	.
		N	40	40	40	40	40	40	40	40

**. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

2-الاتساق الداخلي للمحور الثاني

Correlations

			س 8	س 9	س 10	س 11	س 12	س 13	س 14	محور 2
Spearman's rho	س 8	Correlation Coefficient	1,000	,723**	,659**	,553**	,674**	,541**	,688**	,789**
		Sig. (1-tailed)	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 9	Correlation Coefficient	,723**	1,000	,873**	,544**	,615**	,578**	,729**	,789**
		Sig. (1-tailed)	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 10	Correlation Coefficient	,659**	,873**	1,000	,616**	,568**	,608**	,624**	,752**
		Sig. (1-tailed)	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 11	Correlation Coefficient	,553**	,544**	,616**	1,000	,549**	,726**	,573**	,766**
		Sig. (1-tailed)	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 12	Correlation Coefficient	,674**	,615**	,568**	,549**	1,000	,672**	,666**	,777**
		Sig. (1-tailed)	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 13	Correlation Coefficient	,541**	,578**	,608**	,726**	,672**	1,000	,665**	,696**
		Sig. (1-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	س 14	Correlation Coefficient	,688**	,729**	,624**	,573**	,666**	,665**	1,000	,808**
		Sig. (1-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000
		N	40	40	40	40	40	40	40	40
	محور 2	Correlation Coefficient	,789**	,789**	,752**	,766**	,777**	,696**	,808**	1,000
		Sig. (1-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	40	40	40	40	40	40	40	40

**. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي

NPar Tests

[DataSet1] C:\Users\IT Doctor\Documents\Untitled1.sav

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		واقع البنية التحتية و الجاهزية الرقمية	اثر التحول الرقمي على كفاءة ادارة الموارد المالية
N		40	40
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,7214	3,6944
	Std. Deviation	,75173	,82220
Most Extreme Differences	Absolute	,197	,208
	Positive	,129	,122
	Negative	-,197	-,208
Kolmogorov-Smirnov Z		1,244	1,315
Asymp. Sig. (2-tailed)		,091	,063

a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
محور1	,197	40	,000	,855	40	,000
محور2	,208	40	,000	,798	40	,000

a. Lilliefors Significance Correction

1-تكرار العمر

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\IT Doctor\Documents\Untitled1.sav

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 25 الى 34 سنة	3	7,5	7,5	7,5
	من 35 الى 44 سنة	14	35,0	35,0	42,5
	من 45 سنة فأكثر	23	57,5	57,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

2-تكرار التخصص

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\IT Doctor\Documents\Untitled1.sav

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	22	55,0	55,0	55,0
	مالية	8	20,0	20,0	75,0
	ادارة اعمال	4	10,0	10,0	85,0
	اقتصاد	2	5,0	5,0	90,0
	أخرى	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

3-تكرار الخبرة

[DataSet1] C:\Users\IT Doctor\Documents\Untitled1.sav

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	3	7,5	7,5	7,5
	من 5 الى 10 سنوات	5	12,5	12,5	20,0
	من 11 الى 15 سنة	8	20,0	20,0	40,0
	من 15 سنة فأكثر	24	60,0	60,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

4-تكرار المهنة

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\IT Doctor\Documents\Untitled1.sav

المهنة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موظف مالي	7	17,5	17,5	17,5
	موظف محاسبة	20	50,0	50,0	67,5
	موظف اداري	8	20,0	20,0	87,5
	مهني حر	4	10,0	10,0	97,5
	اخرى	1	2,5	2,5	100,0

Total	40	100,0	100,0	

رابعا: انحراف معياري للمحاور

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
محور1	40	1,86	4,57	3,7214	,75173
محور2	40	1,33	4,78	3,6944	,82220
Valid N (listwise)	40				

1-اختبار الفرضية الأولى

اختبار العلاقة بين المحور الأول والثاني: اختبار العلاقة باستخدام معامل الارتباط سبيرمان

Correlations

			محور1	محور2
Spearman's rho	محور 1	Correlation Coefficient	1,000	,773**
		Sig. (2-tailed)	.	,000
		N	40	40
	محور 2	Correlation Coefficient	,773**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	.
		N	40	40

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

2-اختبار الفروقات: اختبار كروسكال واليس

Test Statistics[a,b]

	محور1	محور2
Chi-Square	,744	,515
df	2	2
Asymp. Sig.	,689	,773

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: العمر

Test Statistics[a,b]

	محور1	محور2
Chi-Square	14,913	14,852
Df	4	4
Asymp. Sig.	,005	,005

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: التخصص

Test Statistics[a,b]

	محور1	محور2
Chi-Square	1,153	,360
Df	3	3
Asymp. Sig.	,764	,948

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: الخبرة

Test Statistics[a,b]

	محور1	محور2
Chi-Square	5,261	1,821
df	4	4
Asymp. Sig.	,262	,769

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: المهنة